دور القطاع غير الرسمى فى التنمية الحضرية

دراسة ميدانية فى منطقة القرشى بمدينة طنطا

دكتور

محمد ياسر شبل الخواجة

أستاذ علم الاجتماع المساعد

بكلية الآداب - جامعة طنطا

٢٠٠١

دور القطاع غير الرسمى فى التنمية الحضرية

مقدمة

تتطلب التنمية الحضرية تعبئة وتجنيد كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة فى المجتمع والتكامل بين قطاعات المجتمع المختلفة ، ويمثل القطاع غير الرسمى تنظيما اقتصاديا متكاملا وله قوة هائلة من الناحية الإنتاجية والاقتصادية فى تنمية المجتمع الحضرى ، لذا تزايد الاهتمام العالمى بدراسة الوسائل اللازمة لتنمية دور القطاع غير الرسمى وزيادة تأكيده فى المناطق الحضرية، أملا فى أن يسهم بدور يعتد به فى حل المشكلات المعنية فى الدول النامية ، وكان لابد أن تتباين الطموحات المعلقة على هذا القطاع من دولة لأخرى ،وفقا للواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى تتميز به وتعايشه كل منها. لذا فمن الضرورى دراسة أنشطة هذا القطاع بحيث تتخطى مجالات الوصف المحدود إلى مجالات أكثر عمقاً حتى يمكن التوصل لاستخلاصات واقعية تتصف بالشمولية حول تلك الأنشطة بما يفيد السياسات التنموية القومية ، كما يخدم أهداف البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية ، وعلى هذا ينصرف اهتمامنا فى هذا البحث إلى بيان دور القطاع غير الرسمى (غير المنظم) فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى عامة وللمجتمع الحضرى على وجه الخصوص . والمحور الأساسى الذى ترتكز عليه هذه الدراسة يدور حول أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى يشهدها المجتمع المصرى نحو تطبيق الخصخصة والاتجاه نحو تدعيم المشروعات الصناعية الصغيرة تسفر عن مؤشرات قوية لتدعيم أهمية القطاع الحضرى غير الرسمى فى تحقيق التنمية ، وتوفير فرص عمل لأعداد متزايدة من العمالة الحضرية.

ولا شك أن التركيز على هذا القطاع واقتطاعه من سياق القطاعات الأخرى المؤثرة فى التنمية يفقدنا النظرة العلمية التكاملية إلا أنه فى نفس الوقت يعيننا على

الكشف عن جوانب متميزة قد لا تظهر فى إطار النظرة الشمولية ، على الرغم من أن هذا الاقتطاع لا يعنى تجنب حقيقة الترابط المتبادل بين القطاعات كلها ، بل تأكيدها بصورة أعمق وأدق ، ذلك أن التنمية قبل أن تكون عملية نمو مخطط للإمكانيات المادية والاجتماعية لأى مجتمع كان، هى فى البداية عملية تكاملية شمولية فى الوقت ذاته.

إلا أننا فى محاولتنا للتركيز على توضيح دور القطاع غير الرسمى فى التنمية الحضرية ، نجد إن التراث النظرى تحكمه فى النهاية رؤيتان أساسيتان هما:

الرؤية الأولى:

تؤكد أن القطاع الحضرى غير الرسمى له دور استيعابى ، إنتاجى ، خدمى ، فى الحياة الحضرية وتقوم هذه الرؤية على فكرة معقولية العمل ، وتحديد القطاع غير الرسمى كجماعة لها هدف **Targeting group** نظراً لما يحققه من تحولات هامة فى الحياة الحضرية كتطوير الإنتاج ، وفتح فرص جديدة للعمل وتحقيق توزيع عادل للثروة[١]. لذا فقد رأى ريمبل أن النشاطات الحضرية غير الرسمية فى البيئة الحضرية لم تصبح مصدراً أساسياً للعمالة الجديدة فقط، ولكن أصبحت تنتج سلعاً استهلاكية بتكاليف منخفضة عن السلع المستوردة أو حتى التى تنتجها الأنشطة الرسمية أيضا[٢].

وبالتالى فأصحاب هذه الرؤية ينظرون إلى القطاع غير الرسمى كنسق اجتماعى يقوم بوظيفة أساسية فى مجتمع المدينة، وينطوى على اعتبارات اجتماعية وثقافية تساعد على تسريع وتيرة التنمية ، وهذه الرؤية تبدو جلية فى تحليلات الاتجاه الوظيفى التى تنظر إلى الأنشطة غير الرسمية فى مدن الدول النامية باعتبارها تشكل أداة للتحول نحو استراتيجية تنموية تعتمد على الاستخدام الكثيف للأيدى العاملة[٣].

والرؤية الثانية :

ترى أن القطاع الحضرى غير الرسمى له آثاره السلبية والضارة على عملية

التنمية ، نظراً لأن هذا القطاع يتميز بسهولة الدخول إليه وارتكازه على المهن الهامشية واعتماده على سوق غير منظم ،وقلة المهارات فيه ، مما جعل هذا القطاع يشكل مصدراً لجذب السكان الحضريين ، وبخاصة من المهاجرين الريفيين إلى المدن للعمل بهذا القطاع بأى مهن تدر عليهم دخلاً وحتى لو كانت مهن طفيلية لا صلة لها بالهيكل الإنتاجى ، ولا تتطلب أى قدر من المهارة أو تحتاج إلى تدريب فنى مما يؤدى إلى حدوث خلل فى نمط العمالة القائم ليس على أساس أنها غير مهمة فى الهيكل الاقتصادى فقط، بل مزاحمتها للأعمال الأصلية ، وبالتالى فهو يعتبر معوقاً لعملية التنمية الحضرية [٤]. بل إن هناك بعض الدراسات الهامة قد لاحظت بشكل عام أن حجم القطاع غير الرسمى يتناسب عكسيا مع مستوى النمو الاقتصادى عموماً ، والنمو الحادث فى قطاع الصناعات التحويلية خصوصاً[*].

ولا شك أن لكل رؤية مواطن ضعف وقوة ،ولها مبرراتها القوية فى منطلقاتها الفكرية ، إلا أننا سوف نتبنى الرؤية الأولى وذلك لأنها تؤكد على الدور الذى يلعبه القطاع غير الرسمى فى بنية الاقتصاد المصرى ، وتبرز أهمية الأنشطة غير الرسمية فى امتصاص العمالة الحضرية ، وتوفير السلع والخدمات المتنوعة . وبناء على ذلك سوف نحاول تحليل واقع الأنشطة الحضرية غير الرسمية ، ومدى مساهمتها فى عملية التنمية الحضرية ميدانياً (خاصة وأنه من المتوقع زيادة نسبة العمالة فى القطاع غير الرسمى فى مصر بعد أن تم التوسع فى تطبيق برنامج نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ، وعدم التوصل إلى حلول حقيقية لمشكلة البطالة بين الخريجين) على أساس أن هذا الواقع هو المحك الأساسى الذى يكشف لنا عن الدور الهام والحيوى الذى تلعبه هذه الأنشطة فى عملية التنمية فى المجتمع الحضرى.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

١-أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته النظرية والمنهجية من مبادرته بتجاوز الاهتمام التقليدى المتكرر فى تراث العلوم الاجتماعية العربية بدراسة القطاع غير الرسمى من حيث الخصائص المهنية والحرفية ونوعية العمالة والأجور ودرجات متباينة من الاستغلال ، إلى الاهتمام البحثى بإبراز الدور الحيوى الذى يلعبه هذا القطاع فى الحياة الحضرية ، خاصة وأن القطاع غير الرسمى - كما تؤكد دراسة كل من هبه هندوسه وجليان بوتر – سوف يصبح أكثر أهمية فى توظيف العمالة المصرية ، وتوفير مصادر للدخل لأكثر من نصف السكان غير الزراعيين[٥] لذا فإن القطاع غير الرسمى يلعب دوراً حيوياً فى سوق العمل حيث يمتص أكثر من خمس قوة العمل الكلية فى مصر ، ومن المحتمل أن يزداد هذا الحجم على أقل التقديرات المحتملة أو المنظورة[٦].

وفى ظل غياب بحوث اجتماعية تنطلق من منظور تنموى وتطوير الأنشطة الحضرية غير الرسمية ، فإن المصدر الغالب لبيانات البحوث القليلة السائدة فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى هو مسوح العينة المجزأة ، ودراسات وصفية محدودة ، أو إحصاءات رسمية تفتقر فى معظمها إلى تقدير حجم هذا القطاع ووزنة الفعلى فى النشاطات الاقتصادية الحضرية.

ومن ثم تفتقر الدراسات الاجتماعية إلى دراسة ميدانية مماثلة تهتم بتنمية دور الأنشطة الحضرية غير الرسمية فى تطوير الحياة الحضرية لكى يمكن التوصل إلى استخلاصات ميدانية تتصف بالشمولية حول تلك الأنشطة تفيد فى تطوير سياسات تنموية أكثر عقلانية وفعالية ، ومن المتوقع أن تسفر نتائج هذا البحث عن فهم أفضل للواقع الفعلى للأنشطة غير الرسمية فى مجتمعنا ، وربما توجيهها فى مسارات مغايرة فى ظل التوجهات الجديدة للإصلاح الاقتصادى والاهتمام بتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة ، كما يمكن أن تفيد نتائجه المحدودة والمستمدة ميدانيا من واقع

البيئة الحضرية مادة ثرية للمقارنة بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى بناء الهيكل الاقتصادى الحضرى عبر مجتمعات نامية مختلفة ومن زوايا متعددة ، خاصة وأن التحدى الكبير الذى يواجه الجنس البشرى بصفة عامة ، والدول النامية خاصة هو ضرورة الاستجابة الفعالة لمواجهة مشاكل النمو الحضرى غير المسبوق والإدارة الذكية للقطاعات الحضرية التى سوف تصبح فى المستقبل مكانا لاستيعاب غالبية الجنس البشرى[٧]. وانطلاقا من هذا التصور حول قضية البحث فى تنمية الأنشطة غير الرسمية فى القطاع الحضرى تأتى أهمية هذه الدراسة.

٢-مشكلة البحث وتساؤلاته:

يمثل تحديد مشكلة البحث خطوة أساسية للدراسة العلمية فإذا كانت الأصول العلمية تقتضى ألا تنشأ فكرة البحث العلمى من فراغ حتى لا تنتهى أيضا إلى فراغ ، فإن السمة الرئيسية التى تميز البحوث العلمية هى أن تكون ذات مشكلة محددة ،وفى حاجة إلى من يتصدى لها بالدراسة والتحليل من جوانبها المتعددة[٨]. وعلى هذا تسعى هذه الدراسة إلى :-

١- دحض الافتراض السائد فى معظم الأدبيات الغربية للتنمية الحضرية الذى يربط بين القطاع الرسمى والفقر الحضرى.

٢- التأكيد على حقيقة الدور الذى يمكن أن يلعبه القطاع غير الرسمى فى تنمية القطاع الحضرى من خلال قيام هذا القطاع بإنتاج العديد من السلع والخدمات الهامة للمجتمع الحضرى.

٣- بيان مدى مساهمة القطاع غير الرسمى فى توفير فرص عمل لنسبة كبيرة من العمالة الحضرية وتوفير فرص من الدخل للعاملين فى هذا القطاع إلى جانب إكسابهم المهارات المختلفة عن طريق الممارسة والتجربة.

ومن ثم يمكن بلورة هدف البحث فى الكشف عن الدور الفعلى الذى يقوم به القطاع الحضرى غير الرسمى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع

الحضرى ، وتحديد أبرز المعوقات المجتمعية والتنظيمية والإدارية التى تواجهه فى هذا الشأن . وفى ضوء هدف الدراسة يمكن تحديد التساؤلات على النحو التالى :-

أ- ما المجالات الأكثر انتشاراً فى الأنشطة غير الرسمية فى منطقة الدراسة؟

ب- ما طبيعة العمل والإنتاج فى القطاع غير الرسمى ؟

جـ- ما طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمى والقطاع غير الرسمى ؟

د- ما الدور الذى يلعبه القطاع غير الرسمى فى تنمية المجتمع الحضرى؟.

هـ- ما أهم المشاكل التى يعانى منها القطاع غير الرسمى؟

و- ما الملامح المستقبلية للقطاع غير الرسمى فى ظل سياسة الخصخصة؟

(٣) مجتمع البحث والعينة المستخدمة:

تم اختيار منطقة القرشى الواقعة فى مدينة طنطا بمحافظة الغربية لتكون مجتمعاً للبحث نظراً لتوافر عدد من الأنشطة غير الرسمية المتعددة بها والتى تشمل :

أ- الأنشطة الصناعية كورش الحدادة ،والخراطة وسمكرة السيارات وصناعة الأحذية وورش النجارة .

ب- والأنشطة التجارية كتجارة الخردة ، وتجارة الملابس المستعملة،وتجارة الملابس الداخلية وتجارة الخشب .

جـ- والأنشطة الخدمية كمحلات كى الملابس ، ومحلات عصير القصب ، وخدمات توصيل الطلبات اليومية إلى المنازل (لحوم وخضار وفاكهة ألخ) لتكون مجالاً للدراسة ، ونظراً لانتشارها بين جنبات المنطقة من جانب ، وتمتعها بسمات تقليدية كنمط يميز طريقة الإنتاج أو الخدمة من جانب آخر ، فما زال الطابع الرئيسى للمشتغلين بتلك الأنشطة يتم يدويا أو تستخدم آلات تكنولوجية بسيطة للغاية وتأسيساً على المعايير الافتراضية لاختيار مجتمع البحث وارتباطها به ، ونظراً لعدم توافر بيانات إحصائية رسمية عن هذه الأنشطة ، فقد تم الاعتماد

على معيارين أساسيين لاختيار عينة البحث هما:-

(أ)أن تكون الأنشطة الحضرية غير الرسمية ذات موقع محدد ودائم بمعنى وجود موقع عمل ثابت ،ومن ثم استبعاد جميع أنواع الأنشطة غير الرسمية الأخرى التى يقوم بها باعة متجولون أو ماسحو الأحذية أو خدم المنازل وغيرها.

(ب)أن تكون العينة ممثلة لكافة الأنشطة غير الرسمية – صناعية ، وتجارية ، وخدمية – التى تعتمد اعتماداً أساسياً على المهارة اليدوية ، وإن تكون هى المصدر الرئيسى للكسب المشروع ، ومن ثم تستبعد عينة البحث كل النشاطات التى يمارسها البعض لشغل وقت الفراغ ، أو لإشباع هواية خاصة أو كعمل إضافى ، أو الكسب غير مشروع .

(جـ)أن تكون العينة ممثلة لكل من أصحاب الأنشطة والعاملين فيها ،وتأسيساً على هذه المعايير ، وانطلاقاً منها تم اختيار عينة عمدية من مجتمع البحث ، تم الاتصال بهم وأخذ موافقتهم على تطبيق الدراسة وبلغ حجمها أو عدد مفرداتها (٤٠)حالة وبالتالى فإن حدود نتائج البحث مرتبطة بالعينة المختارة وليست شاملة لجميع الأنشطة غير الرسمية فى المجتمع كله.

(٤)آداه الدراسة

استخدمت آداه المقابلة المفتوحة بهدف الحصول على معلومات شاملة ومتعمقة وكيفية عن بعض الحالات المحددة من أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها ، بحيث تمكننا من تتبع تطور هذه الأنشطة والوقوف على الإحداث وثيقة الصلة بموضوع البحث وتتضمن آداه المقابلة المفتوحة الحصول على أكبر قدر من المعلومات المتعمقة بالحالات المدروسة ، كما أنها وسيلة حيوية تجمع بين طريقتى البحث الكيفى والكمى[٩].

وقد تم جمع المادة الميدانية عن طريق دليل المقابلة الذى اشتمل على عدد من المحاور الأساسية التى تغطى عددا من القضايا والتساؤلات المرتبطة بأهداف البحث

وتساؤلاته ، منها بيانات خاصة بأصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها من حيث السن ، والحالة التعليمية ، والحالة الزواجية، وموطن الإقامة وبيانات تتعلق بأنواع الأنشطة غير الرسمية وطبيعة الإنتاج والعمل فيها ، وعن طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمى وغير الرسمى ، ثم بيانات أخرى تتعلق بالدور الذى يلعبه القطاع غير الرسمى فى تنمية المجتمع الحضرى ،من حيث الإنتاج ،والسلع، والخدمات ، وفرص للعمل ، وتوفير معدلات من الدخل ، فضلا عن مدى المشاركة فى الحياة السياسية ، وأخيراً بيانات تتعلق بالمشاكل المجتمعية والتنظيمية والإدارية التى يعانى منها القطاع غير الرسمى ، ثم الملامح المستقبلية له فى ظل سياسة الخصخصة.

ويصل عدد الحالات التى تمت مقابلتها واعتمدت عليها الدراسة بصورة كاملة إلى (٤٠)حالة بواقع (٢٠) حالة من أصحاب الأنشطة غير الرسمية من ورش الحدادة و الخراطة وسمكرة السيارات وصناعة الأحذية والنجارة وتجارة الخردة وخدمات توصيل الطلبات اليومية إلى المنازل و(٢٠) حالة من العاملين لدى غيرهم ، على أساس إنهما يمثلان ما تهدف إليه الدراسة وتساؤلاتها.

وتتراوح أعمار المبحوثين من أصحاب المشروعات غير الرسمية والعاملين فيها ما بين (٣٥ – ٦١ عاما) بمتوسط عمرى يبلغ (٥٠,٥ عام) ولعل ارتفاع متوسط العمر لفئات العينة يبين الاتجاه السلبى للشباب نحو الانخراط فى مثل هذه الأنشطة وبخاصة الأنشطة الحرفية منها ، كما تبين أنه لكى تكون صاحب عمل فهذا يتطلب مشواراً طويلا لكى يكتسب أسرار الحرفة ويدخر أموالاً كى يتحول من عامل إلى صاحب عمل. ومن حيث المستوى التعليمى فتصل نسبة الأمية (٣٥٪) فى مقابل (٤٥٪) للذين يلمون بمبادئ القراءة والكتابة فى حين تبلغ نسبة المؤهلات المتوسطة والجامعية (٢٠٪) أما عن الحالة الاجتماعية للمبحوثين فتصل نسبة المتزوجين (٨٥٪) فى مقابل (١٠٪) لغير المتزوجين وحوالى (٥٪) من الأرامل ويعولون ، ومن حيث الأصول الريفية والحضرية ، فتظهر البيانات الأولية أن الغالبية يقيمون فى المدينة (٣٦) حالة ولكن

أغلبهم كانوا نازحين من الريف ، ومنهم من ترجع أصول نشأته لمدن مصرية أخرى كالمحلة الكبرى (٣ حالات) والبعض الثالث من المقيمين بالريف (حالة واحدة) وهذا يعنى أن أفراد العينة يجمعون بين الثقافتين الريفية والحضرية، لأن غالبيتهم من النازحين من المجتمعات الريفية ويعيشون على أطراف المدينة وضواحيها السكنية .

مفهومات الدراسة

مفهوم القطاع غير الرسمى

تعد مشكلة التعريف بالمفهومات وتحديدها من المشكلات التى تكتنفها صعوبات جمة فى العلوم الاجتماعية ، ولا شك أن تناول مفهوم القطاع الحضرى غير الرسمى بالتعريف يصاحبه ولا شك العديد من هذه الصعوبات التى تكمن فى محاولات تعريف أى مفهوم اجتماعى واقتصادى تلك المتمثلة فى اختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية لكل باحث حول هذا المفهوم ،وعليه نلاحظ أن القطاع غير الرسمى له العديد من التعريفات التى تعكس موقف الباحثين من القضايا المجتمعية المختلفة بل وتعكس أيضا دائرة ومجالات اهتمام المتخصصين فى العلوم الاجتماعية على اختلاف فروعها ،فلا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه حول مفهوم القطاع غير الرسمى ، وتكاد كل دراسة تستقل بتعريف خاص بها تحدده بناء على الهدف من إجرائها ،ولذا فالتراث النظرى يضم كماً هائلا من المفهومات المترادفة للقطاع غير الرسمى ، فمثلاً يستخدم علماء الإدارة والتخطيط مفهومات أخرى منها القطاع غير المنظم أو قطاع الصناعات الصغيرة ، من جهة أخرى نجد علماء الاقتصاد يطلقون عليه مصطلح القطاع غير الرسمى أو القطاع الشعبى، أما علماء الاجتماع فيطلقون عليه القطاع التقليدى أو الحرفى حيث وصف بارسونز هذا القطاع من خلال مناقشاته حول مضمون العمل بأنه يتصف باحتكار أنماط معينة من العمل ، كما يلعب التوارث المهنى دوراً أساسياً فى ترسيخ العلاقة بين العامل الحرفى ومهنته[١٠]. وتفرق بعض الدراسات بين نمطين فرعيين فى إطار القطاع غير الرسمى هما القطاع شبه الرسمى ، والقطاع غير

الرسمى، حيث يشير الأول إلى الأنشطة المشروعة التى استوفت عمليات التسجيل الإجبارية ولكنها لا تلتزم بالنظم المحاسبية الرسمية ،وقد تكون هذه الأنشطة محددة الموقع فى ورشة أو مصنع أو منزل أو كشك أو غير محددة الموقع مثل العمالة المتجولة المرخصة وسائقى السيارات وغيرهم . أما القطاع غير الرسمى فيضم نشاطات مشروعة وغير مشروعة ، وتشمل الأنشطة المشروعة العمالة المتجولة ، وخدم المنازل الدائمين ، والأعمال الإضافية ، أما الأنشطة غير المشروعة فتندرج فى إطار ما يسمى بالقطاع الخفى **Hidden sector** مثل السوق السوداء ، وتزييف العملة والدعارة وتجارة المخدرات ، وتجارة السلاح وغيرها[١١]. ويقدم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعريفا محددا للأنشطة غير الرسمية بأنها " تلك الأنشطة التى تمارس بصفة أساسية أنشطة غير مالية ولا تلتزم بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية المنتظمة، وإن كان بعضها يفعل ذلك عن طريق تقديم ميزانيات وحسابات منتظمة ، وكذلك الأنشطة التى تزاول خارج المنشآت والخدمات العائلية وتشمل فئات متنوعة من العمالة كفئة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أجيرا ، وفئة العمالة لدى الأسر بأجر أو بدون أجر، وفئة من يعمل لدى الغير بدون أجر ، وفئة من يعمل بأجر نقدى ، وفئة من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين[١٢].

ويلاحظ على هذا التعريف أنه أغفل معايير أخرى لتوصيف النشاط غير الرسمى مثل معيار رأس المال المستخدم ، ومستوى التنظيم ، والانتشار ، كما أن التعريف قد أدخل أنواعا من العمالة قد لا تكون فى الأنشطة غير الرسمية مثل فئة من يعمل بأجر نقدى. لذا فقد أكد بعض الباحثين إلى وجود مجموعة من الخصائص التى يتميز بها القطاع غير الرسمى، والتى من أهمها:

١-أنه نشاط مفتوح لمن يريد أن يعمل فى مجاله فليست هناك قيود تحول دون ممارسة العمل فيه.

٢- أنه نشاط اقتصادى يقوم على نمط من الملكية العائلية أو القرابية بشكل أساسى.

٣-أنه نشاط اقتصادى صغير الحجم ولذلك فهو يعتمد على كثافة العمل واستخدام أدوات بدائية بسيطة.

٤-أنه نشاط غير منظم ، يواجه منافسه شديدة من جانب القطاعين الرسمى الخاص ، والعام أو من الحكومة[١٣].

وتأسيساً على ما سبق فإن التعريف الذى تتبناه الدراسة هو تعريف (أميرة مشهور وآخرين) [١٤].بأن القطاع الحضرى غير الرسمى كقطاع اقتصادى (إنتاجى ، وخدمى، وتجارى) يضم وحدات لا تلتزم بتقديم بيانات دقيقة عن حجم نشاطاتها ولا تؤدى ضرائب تذكر على أرباحها ، وإن كان بعضها يلتزم ببعض الإجراءات الرسمية مثل الحصول على رخصة مزاولة النشاط أو التأمين على العاملين ، وتتوفر فى هذه الوحدات بعض الخصائص التالية أو إحداها:

١- خصائص تتعلق بحجم الوحدة الاقتصادية مثل صغر عدد العاملين ،وضآلة رأس المال ، والاعتماد على الموارد المحلية .

٢- خصائص تتصل بتنظيم الوحدة الاقتصادية مثل عدم وجود تنظيم محاسبى وإدارى محدد، وعدم الانضمام إلى عضوية اتحادات عمالية أو نقابية، فضلاً عن وجود علاقة عمل غير ثابتة بين صاحب العمل والعمال.

٣- خصائص مرتبطة بطريقة صنع المنتجات مثل الاعتماد على المهارات اليدوية واستخدام الآلات البسيطة ، وأسلوب تكثيف العمل فضلاً عن ضآلة استخدام الطاقة والتعليم وتدريب العمال.

مفهوم التنمية الحضرية:

إن مفهوم التنمية شأنه شأن العديد من المفهومات التى لا نجد لها تعريفاً محدداً و متفقاً عليه بين المشتغلين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فبينما تعرف التنمية باعتبارها عملية توافق اجتماعى، يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى

أقصى حد مستطاع أو بأنـها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو أنها حالة مرغوب فيها سواء تم أو لم يتم تحقيقها فى إطار اجتماعى يختلف عن سابقة[١٥].

ومن أكثر التعريفات المطروحة لمفهوم التنمية فى ضوء الاهتمام العالمى والمحلى تعريف "على الكوارى" للتنمية باعتبارها عملية واعية sustained موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية – اجتماعية – اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع المعنى وتحسين مستمر لنوعية الحياة[١٦].

لذا فقد تم أخيراً ربط مفهوم التنمية بمصطلح التنمية البشرية باعتبارها أحد المداخل الهامة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية " الذى عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى عام ١٩٩٣ باعتبارها العملية التى يتم من خلالها توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس ، وهذا يتضمن تنمية الناس ، والتنمية من أجل الناس، والتنمية بواسطة الناس ، وتعنى تنمية الناس الاستثمار فى القدرات الإنسانية سواء فى التعليم أو الصحة أو المهارة وبالتالى يستطيعون أن يعملوا على نحو منتج ومبدع ، وتتطلب التنمية من أجل الناس أن يتم توزيع النمو الاقتصادى الذى يتحقق على نطاق واسع وعلى أساس عادل ، وكذلك تعنى التنمية بواسطة الناس أن تتاح لكل فرد المشاركة فى عملية التنمية[١٧].

ووفقا لذلك فقد أكد (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤) بأن التنمية البشرية هى نموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن لها فى جميع المجالات مع المحافظة على خيارات الأجيال المتعاقبة ، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية اللازمة لدعم عملية التنمية لحماية فرص الأجيال المقبلة فى المستقبل [١٨].

من أجل ذلك نجد، أن المفهوم الذى يتبناه التقرير يجمع بين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، واستمرارية عملية التنمية للأجيال المتعاقبة ، وعلى ذلك فإن هناك من يطرح أهمية قصوى على العنصر البشرى فى التنمية خاصة ،وأن هناك من يرى أن تجربة اليابان ودول جنوب شرق آسيا تعود إلى سياساتها التنموية فى مجال التنمية البشرية [١٩].

ويقدم أحد الباحثين تعريفاً شاملاً للتنمية الحضرية بشكل خاص باعتبارها مجموعة العلميات الدينامية المتكاملة التى تحدث فى المجتمع الحضرى من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة فى سياسة اجتماعية متكاملة تتمثل فى تزويد الحضريين قدراً من المشروعات الاستثمارية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية مثل الصحة ، والتعليم والاتصال ،والمواصلات ،ويعتمد هذا على موارد المجتمع من أجل الوصول إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد فى المجتمع الحضرى [٢٠].

من خلال التعريفات الآنفة الذكر للتنمية عامة وللتنمية الحضرية خاصة عند علماء الاجتماع يمكن أن نلخص فيما يلى أهم عناصر التنمية الحضرية ومؤشراتها على النحو التالى:-

(١) عملية حضارية متكاملة تتم وفقا لإرادة وطنية مستقلة .

(٢) إحداث تحولات هيكلية فى بنية المجتمع الحضرى.

(٣) توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة.

(٤) تحقيق معدلات متزايدة من النمو الاقتصادى بالاعتماد على التكامل بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى.

(٥) تحسين مستمر لنوعية الحياة المادية والمعنوية لإفراد المجتمع. وبناء على هذا فإن التعريف الذى تتبناه الدراسة للتنمية الحضرية يمكن تحديده فيما يلى " أنها عملية حضارية ذات أبعاد مجتمعية شاملة تتم وفقا لإرادة وطنية مستقلة من

خلال التكامل بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى لتحقيق تحويلات هيكلية فى بنية المجتمع المتخلف بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادى وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس ، وتحسين نوعية الحياة المادية والمعنوية لكل أفراد وفئات المجتمع الحضرى.

الدراسات السابقة :

إن المتأمل فى الأدبيات المتعلقة بالقطاع الحضرى غير الرسمى ، يلاحظ إن ثمة جدلاً واسعاً بين العلماء والباحثين الذين يربطون بشكل آلى بين وجود القطاع غير الرسمى ، وظاهرة الفقر الحضرى ودعاة الاهتمام بأهمية هذا القطاع لإسهامه فى عملية التنمية الحضرية ، ولفهم الدور الذى يلعبه هذا القطاع فى تنمية المجتمع الحضرى سوف نستعرض بعض الدراسات السابقة التى تناولت هذا الموضوع إما بشكل نظرى أو بطريقة إمبريقية أو بالجمع بين الطريقتين وعلى مستويات المجتمعات الغربية، ومجتمعات الدول النامية والعربية ثم المستوى المحلى ، ولعل عرض بعض هذه الدراسات التى أجريت فى مختلف البيئات سيساعدنا على فهم آليات ومختلف العوامل الهيكلية التى تساعد على تنمية القطاع غير الرسمى وتفعيل دوره فى المجتمع الحضرى.

وتفيد دراسة كل من (Michael and carla ، ١٩٩٦) أن نشاطات القطاع الحضرى غير الرسمى تساهم بشكل كبير فى الحياة الحضرية فى الدول النامية من خلال تحسين ظروف البيئة الحضرية مثل الإمداد بالمياه ، وجمع القمامة،والأعمال الخدمية الأخرى ، كما أكدت الدراسة على الدور الحيوى والهام للقطاع الحضرى غير الرسمى فى تقديم الفرص الوظيفية وآثارها الإيجابية الملموسة على تقدم الاقتصاد الحضرى ، وأنه من المتوقع فى ظل تزايد الفجوة بين العرض والطلب لخدمات البيئة الحضرية ، فإنه سوف تستمر أهمية الأنشطة غير الرسمية ، كما سوف يظل القطاع الحضرى غير الرسمى له دور يلعبه بشكل واضح فى التنمية الاقتصادية الحضرية[٢١].

وأما عن دراسة "weeks" عن التنمية القطاعية غير المتساوية ودور الدولة ، فقد حلل فيها القطاع غير الرسمى فى علاقته بالتكنولوجيا والدولة ، واستخدامه للتكنولوجيا المحلية والعمل الكثيف، فضلاً عن ارتفاع معدل التراكم فيه بقدر يفوق بكثير مثيله فى القطاع الرسمى ، وهذا ما دعاه إلى تأكيد فكرة تطوير هذا القطاع غير الرسمى بالغرض نحو التحول إلى استراتيجية تصنيعية تعتمد على استخدام العمل الكثيف[٢٢].

ومما يدعم إطروحات ويكس ما ذهبت إليه دراسة (McGee ، ١٩٩٦) فى ضوء تحليله للقطاع غير الرسمى فى علاقته بالتضخم الحضرى – Mega urbanization فى الدول النامية ، أن هذا القطاع يساهم فى توفير السلع والخدمات الأساسية لمختلف الجماعات ذات الدخل المنخفض ،كما أشارت الدراسة بأن البناء المزدوج لمدن العالم الثالث والقطاع غير الرسمى لهما فائدة دائمة كوسيلة بحثية وسياسية خاصة وأنهما أصبحا من المعالم الجديدة لظاهرة العولمة Globalization، نظراً لاستمرار النمو الحضرى والاقتصادى لكثير من دول العالم الثالث ، كما أوضحت الدراسة أنه بالرغم من أن العولمة الجديدة قد ساهمت فى تغيير الاقتصاد الدولى تغييراً جذرياً فإن تأثيرها على خلق فرص للعمل على المستوى العالمى كان اقل من المتوقع ، كما أن تطور الحضرية أدى ليس فقط إلى عدم وجود وظائف فى القطاع الرسمى ، ولكن أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة بأنواعها السافرة والمقنعة ، وعلى هذا فإن القطاع الحضرى غير الرسمى يلعب دوراً هاماً فى هذا التغير البنائى مثل نقل العمل من القطاع الزراعى إلى القطاع غير الزراعى ، كما أنه يساهم فى تنمية الإستجابات المحلية للمشكلات البيئية ،كما أوضحت الدراسة أن نشاطات القطاع الحضرى غير الرسمى على مستوى النطاق الصغير ، يعطى فرصاً أرحب للتقدم والازدهار فى ظل زيادة اللامركزية المالية والإدارية ونمو سياسة الخصخصة[٢٣].

ومن الدراسات التى أجريت على المستوى المحلى دراسة (أميرة مشهور وآخرين ، ١٩٨٨) حيث تناولت بالتحليل القطاع غير الرسمى ودوره فى مصر ، وتذهب الدراسة إلى أن عدم مرونة القطاع الرسمى فى مصر وغيرها من الدول النامية ، وعدم قدرته على استيعاب العمالة الوافدة التى تأتى للعمل فى أسواق العمل الحضرية من أهم العوامل التى جعلت الباحثين والعلماء والهيئات الرسمية تغير نظرتها إلى القطاع غير الرسمى كقطاع متخلف وهامشى ومحدود الأهمية إلى النظر إليه باعتباره قطاعا يتصف بالحيوية والفاعلية والقدرة على توفير فرص عمل لنسبة كبيرة من العمالة الحضرية ، فضلا عن توفير دخول تتناسب وتفاوت مهارات العمال بالقطاع غير الرسمى ، هذا إلى جانب إكساب العاملين فيه المهارات والقدرات المختلفة ممن لم تتح لغالبيتهم فرص الحصول على قدر مناسب من التعليم والتدريب عبر القنوات الرسمية [٢٤].

وبهذا يتضح أن هذه الدراسة تتميز بتقديم رؤية جديدة لدراسة القطاع غير الرسمى فى مصر إلى جانب شمولية تحليلها لهيكل هذا القطاع فى إطار نظرى واسع يغطى البحوث النظرية والميدانية لهذا القطاع فى الدول النامية عموما ، كما حرصت هذه الدراسة على إبراز الارتباطات بين القطاع الرسمى وغير الرسمى للعمل الحضرى فى مصر مما يعنى النظر إلى الأخير كجزء رئيسى للكيان الاجتماعى – الاقتصادى الحضرى ، وإن كانت الدراسة أغفلت بعض الجوانب الاجتماعية الأخرى لهذه العلاقة بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى الهيكل الاقتصادى الحضرى وتحديدا الجوانب المتعلقة بأثر مشكلة الإسكان فى هذه العلاقة فضلا عن عدم توصل الدراسة إلى تقدير حجم العمالة للعاملين فى القطاع غير الرسمى فى مصر ولو بشكل تقريبى [٢٥].

كما قدم (حسين الفقير ، ١٩٨٨) دراسة مميزة عن طبيعة الأنشطة غير الرسمية فى مصر بهدف توضيح أهمية دارسة وتنمية الأنشطة غير الرسمية فى المجتمع المصرى على وجه الخصوص ثم بيان المشكلات المرتبطة بدراسة تلك الأنشطة

وكيفية تذليل هذه المشكلات، وقد أشارت الدراسة إلى أن الأنشطة غير الرسمية فى بلدان مختلفة من العالم لا تمثل فقط وعاء متسعاً وعميقاً لاستيعاب قوة العمل من السكان النشيطين اقتصادياً ولكن أيضا تتضمن مجالات كثيرة لإنتاجية مرتفعة لأفراد المجتمع ، وبالتالى فإن بلدان العالم الثالث فى أمس الحاجة لتنمية الأنشطة الصغيرة بها ونشرها جغرافياً لتغطى القطاعات الريفية والحضرية التى تتفشى فيها البطالة بأنواعها المختلفة والتى تعانى فيها قطاعات عريضة من حالات الفقر ، وتدنى مستويات الدخول ، لكن أشارت الدراسة أن تنامى الأنشطة غير الرسمية فى مصر فى الآونة الأخيرة قد ارتبط بمصاحبات اجتماعية تمثل تطوراً سلبياً فى قيم الإنتاج والتكسب وأنماط الاستهلاك وأساليب جمع الثروات ، وقد انعكس هذا التطور السلبى على استفحال الأنشطة الهامشية والطفيلية ، كما أكدت الدراسة على أن حجم الأنشطة غير الرسمية فى الدول النامية يمثل وزناً كبيراً فى جملة الاقتصاد القومى سواء من ناحية الدخول أو استيعاب العمالة ، ومع هذا لا يوجد حتى الآن تعريف محدد لتلك الأنشطة ،كما أن كافة الدراسات التى أجريت عليها تعتبر جزئية ومحدودة فضلاً عن عدم شمولية البيانات المتاحة حتى على مستوى النشاط الواحد من الأنشطة غير الرسمية[٢٦]، ولدراسة الخصائص الحرفية للصناعات التقليدية بطريقة اجتماعية متعمقة قامت (اعتماد علام،١٩٩١) بإجراء دراسة ميدانية عن الحرف والصناعات التقليدية بين الثبات والتغير فى منطقتى المغربلين وحارة اليهود بمدينة القاهرة ، وذلك انطلاقاً من فرضية مفادها أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى يشهدها المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة تسفر عن مؤشرات قوية على الصناعات التقليدية حيث باتت خصائص الحرفية تتصف بالتأرجح بين الثبات والتغير ، كما أن هناك اندثار لبعض تلك الخصائص مما يهدد نشاطات الصناعات التقليدية بالتدهور والاندثار، وعلى هذا فقد أوضحت نتائج الدراسة أن الصناعات التقليدية تعتمد فى تدبير احتياجاتها من المواد الأولية على القطاع الرسمى بدرجات متفاوتة، غير أن دخول

النشاط الصناعى للقطاع الرسمى ، فى مجال المنافسة مع الصناعات الحرفية أدى إلى تدهور بعض الأنشطة الحرفية إلى حد كبير ، ثم أشارت الدراسة إلى اضمحلال عدد من المعايير والأخلاقيات الحرفية الأصيلة مثل عدم الاهتمام بجودة المنتج الحرفى ، وانخفاض الشعور بروح الجماعة واضمحلال عملية تدريب الصبية فى الصناعات التقليدية بينما ظلت معايير وأخلاقيات على حالها فى ممارسة النشاط الحرفى مثل الالتزام بتقاليد الحرفة والتوارث المهنى ، وتوقير الصغير للكبير والامتثال لأوامره، بيد أن الدراسة أكدت على أهمية القطاع غير الرسمى فى التنمية الاقتصادية للدول النامية عامة ومصر خاصة[٢٧].

بجانب دراسة اعتماد علام عن الحرف والصناعات التقليدية توجد دراسة أخرى لها عن التنظيم الاجتماعى لمنشآت القطاع غير الرسمى وعلاقتها التبادلية بالمجتمع المحلى ،وتدور هذه الدراسة حول توضيح ابرز خصائص البنية التنظيمية لمنشآت القطاع غير الرسمى ، وكيفية تأثير العلاقات التبادلية فيها ،وبين المجتمع المحلى ، وتنطلق هذه الدراسة من رؤية أساسية تنظر إلى هذه المنشآت باعتبارها انساقا اجتماعية – اقتصادية مفتوحة تحاول أن تحقق أهدافها وتحافظ على بقائها من خلال المنفعة المتبادلة بينها وبين المجتمع الحاضن لها ، وفى إطار ذلك أسفرت نتائج الدراسة أن هناك تفاعل متبادل بين المنشآت فى القطاع غير الرسمى والمجتمع المحلى، حيث تقدم تلك المنشآت ما يحتاجه المجتمع المحلى من أنشطة وسلع وخدمات هامة ، فى الوقت ذاته تعتبر هذه المنشآت إفرازا طبيعيا للسياق الثقافى ، الاقتصادى الاجتماعى لهذا المجتمع المحلى ، فضلا عن أن ضآلة مواردها وضعف قدرتها على التوسع والاستمرارية كانت المنشآت فى حاجة مستمرة لمساندة المجتمع المحلى ، وبالتالى فقد أكدت نتائج الدراسة على هذه العلاقة التبادلية بين المنشأة والمجتمع المحلى على أساس تبادل المنفعة بينهما مدعومة بشكل من أشكال الاندماجية الاجتماعية[٢٨]. كما أجريت دراسة هامة عن القطاع غير الرسمى بين الدولة

والعاملين به(٢٠٠٠) وتدور هذه الدراسة حول توضيح الدور الذى لعبته الدولة فى نشأة القطاع غير الرسمى وازدهاره وموقفها منه ومن العاملين به ؛ وعلاقة هؤلاء العاملين بأجهزة الدولة وموقفهم منها، وتذهب الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمى يقوم على مخلفات القطاع الرسمى ونفاياته كما أن الدولة لا تهتم برعاية هذا القطاع ولا تقوم بدور إيجابى تجاه العاملين فيه ، حيث لا توفر لهم التأمينات اللازمة لحمايتهم، فضلاً عن ملاحقة العاملين بهذا القطاع وكثرة عمل مخالفات لهم وفرض ضرائب باهظة عليهم ، بالإضافة إلى محاصرة مشروعات القطاع غير الرسمى بأساليب بيروقراطية عديدة ومعقدة ، إلا أن الدراسة تؤكد أن القطاع غير الرسمى. أصبح ليس مجرد وسيلة لتوفير فرص عمل للمتعطلين فحسب، وإنما هو مصدر دخل أعلى من المرتب الذى يتسم بالضآلة والجمود فى القطاعات الرسمية والحكومية ،وبالتالى أصبح العمل فى القطاع غير الرسمى هدفاً فى حد ذاته[٢٩].

غير أن النتيجة التى ذهبت إليها الدراسة بخصوص أن القطاع غير الرسمى يعيش على مخلفات القطاع الرسمى ونفاياته من الصعب قبولها لأن القطاع غير الرسمى موجود فى كافة الدول الغنية والفقيرة، ولكن يختلف فى نوع وحجم أنشطته ،وإن الاتجاه فى كثير من الدول حالياً هو إعطاء أهمية خاصة لنشأة المشروعات الصغيرة التى تعتبر جزء من القطاع غير الرسمى ،وعلى هذا فالقطاع غير الرسمى يعتبر مكملاً للقطاع الرسمى وليس تابعاً له.

وبناء على ما سبق يتضح أن الدراسات السابقة سواء التى أجريت فى مجتمعات نامية أو فى مصر قد أعطت أهمية كبيرة للقطاع غير الرسمى فى امتصاص القوى العاملة والمساهمة فى تنمية الاقتصاد الحضرى ،وتحقيق التقدم السريع ، لكن هناك بعض الدراسات الأخرى التى تبين أن هذا القطاع يساهم بشكل ضئيل فى امتصاص القوة العاملة ، كما أنه لا يحل مشاكل الفقراء، ومن هذه الدراسات دراسة (cristian ، ١٩٩٦) عن الفقر الحضرى والاقتصاد غير الرسمى فى منطقة بريتوريا

وفرنجنج بجنوب أفريقيا ، وقد أظهرت الدراسة الإمكانيات المحدودة لاستخدام القطاع غير الرسمى كوسيلة لحل مشاكل الفقراء فى جنوب أفريقيا حيث أنه يعمل على زيادة معاناة الفقراء نظراً لأنه يؤدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية ،وتفشى البطالة بأشكالها المتنوعة بين سكان هذا القطاع ،وبالتالى فقد أكدت الدراسة على وجود علاقة بين الاقتصاد غير الرسمى وظاهرة الفقر الحضرى[٣٠].

. ودعم هاريو (Haruo ، ١٩٩٦) هذا الاتجاه فى دراسته عن التخطيط من أجل التوظيف فى القطاع الحضرى غير الرسمى للعمالة فى كل من الهند ، وأندونيسيا والفلبين ، وتايلاند ،وقد أوضح العمل الميدانى فى هذه الدول الأسيوية أن القطاع الحضرى غير الرسمى يمتص جانباً كبيراً من العمالة الحضرية الكلية فى الوقت الحديث ، إلا أن البيانات الميدانية فى كل من تايلاند ،والهند تؤكد أنها نسبة منخفضة إلى حد ما ، ولهذا ترى الدراسة أنه من أجل التخطيط السليم للعمالة فى القطاع الحضرى غير الرسمى تقترح الدراسة ثلاث فئات من العمالة على النحو التالى :-

١-أعمال تجارية على نطاق صغير والتى من المتوقع أن تصبح جزءاً متكاملاً مع القطاع الرسمى.

٢- صغار التجار الذين يبيعون السلع فى الشوارع مع الباعة المتجولين.

٣- الوظائف الإضافية المساعدة للتسهيلات الرسمية مثل البوابين والعتالين وغيرهم حيث أن هذه الأنماط من العمالة تساعد على فعالية هذا القطاع فى المجتمع الحضرى[٣١].

كما حلل أوليـنروجو (olanrewajue, ١٩٩٦) علاقة القطاع غير الرسمى بالحرمان الاقتصادى والاجتماعى ، مبيناً أن المشكلة التى تواجه أرباب الأسر فى هذا القطاع هو الحصول على مستوى معقول من الدخل ، كما أنهم غير قادرين على الحصول على فرصة عمل فى القطاع الحكومى ، مما يترتب على هذا وجود فجوة

اقتصادية كبيرة بين الموظفين الحكوميين وأولئك العـاملين فـى القطـاع غـير الرسمـى ، ولقد تفاقمت هذه الفجوة مع سوء توزيع الموارد المحلية فى المناطق المكدسـة بالوظـائف الحكومية أساسا ،ولذا فمن الضرورى أن تعطى الحكومة القومية السلطة والقـوة للقطـاع غير الرسمى لكى يساهم فى امتصاص فائض العمالة الناجم عن الانخفـاض فـى الإنتـاج الصناعى[٣٢].

وإلى جانب الفجوة بين وضع العاملين فى القطاعين الرسمى وغير الرسمـى فـى مستوى الدخل أضافت دراسة أخرى ، عن "وضع المرأة فـى القطـاع غـير الرسمـى" مـن خلال فحص قضية، إلى أى مدى يعترف النظـام التعليمـى فـى الـدول الناميـة بأهميـة المرأة فى القطاع غير الرسمى للاقتصاد مثل البيع المتجول أو العمل فـى المنـازل وخدمـة العائلات ، والعمل المؤقت فى المشروعات الصغيرة غـير المنظمـة،وكيفيـة أعـداد النسـاء للعمل داخل القطاع غير الرسمى ، لذا فقد انطلقت هذه الدراسة من افتراض أن التعليم الرسمى وغير الرسمى يعطى المرأة المهارات الضرورية لتنافس الرجل فى سـوق العمـل، وفى إطار ذلك استخلصت الدراسة أن النظام التعليمى فشل بشكل عـام فـى إعـداد المـرأة وتنمية مهاراتها للحصول على أجر أفضل ووظائف هامة ، وتركها فى ممارسة أنشـطة ذات مستويات منخفضة ، وبالتالى فقـد أوصـت الدراسـة بأهميـة العمـل علـى تحسـين الاستراتيجيات التعليمية والبرامج التدريبية [٣٣].

ورغم أهمية هذه الدراسات فإنها لا تستطيع الافـلات مـن النقـد الـذى يوجـه إليها لتجاهلها عمليا المعوقات التى تعوق حركة القطـاع غـير الرسمـى ، وبيـان أهميـة دور هذا القطاع فى التنمية الحضرية ، إلى جـانب اقتصـار معظـم هـذه الدراسـات علـى فئات ونشاطات محددة تابعة للقطـاع غـير الرسمـى أو دراسـة هـذا القطـاع فـى منطقـة معينة مـن منظـور اقتصـادى بحـت وبالتـالى فنحـن بحاجـة إلى بحـوث سوسـيولوجية تحليلية تأخذ الأنشطة الحضرية غير الرسمية مـأخذا جديـا ،والاهتمـام بحـل مشـاكل القطـاع غير الـرسمـى ، وتـدعيم دوره فـى علميـة التنمية خاصة فى ظل تنامى سياسة

الخصخصة ، ونقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة ، غير أن نتائج هذه الدراسات تشير إلى القضايا التالية:-

- إن القطاع غير الرسمى يلعب دورا حيويا وفعالا فى الدول النامية فى مواجهة مشكلة البطالة الحضرية، وتوليد دخول مناسبة لمستويات ومهارات العاملين بهذا القطاع وإكسابهم مهارات متنوعة فضلا عن مساهمته فى إنتاج العديد من السلع غير التقليدية فى بعض الدول النامية.
- إن القطاع الحضرى غير الرسمى يتضمن أنشطة مشروعة مثل المنشآت المحددة الموقع فى ورشة أو مصنع صغيرا أو غير محددة الموقع كالباعة المتجولين والحرفيين وخدم المنازل وغيرهم ، وأنشطة أخرى غير مشروعة مثل التهريب وتزييف العملة والتجارة فيها والدعارة والاتجار فى المخدرات وغيرها من الأنشطة المحرمة قانونا.
- الأنشطة الحضرية غير الرسمية التى لا تشملها الإحصاءات الرسمية ولا تخضع للتنظيم الإدارى تجعل من يمارسونها عرضة لتقلبات الزمن والانحدار الاجتماعى والضغوط النظامية والاستغلال .
- إن تنامى الأنشطة غير الرسمية فى مصر خلال العقود الثلاث الأخيرة قد ارتبط بمصاحبات اجتماعية تمثل تطورا سلبيا فى قيم الإنتاج والتكسب ، وأنماط الاستهلاك وأساليب جمع وتراكم راس المال والتركيب الاحتكارى لسوق الاستيراد والتجارة ،ولقد انعكس هذا التطور السلبى على استفحال الأنشطة الهامشية والطفيلية.
- إن ما يتصف به القطاع غير الرسمى فى مصر من تعدد وتشابك وتداخل جوانبه ومشكلاته تفرض ضرورة دراسة هذا القطاع من منطلق المدخل التكاملى متعدد الأبعاد interdisciplinary approach بين مختلف فروع العلوم

الاجتماعية والمشتغلين به حتى يساعدنا على التعرف على هيكل هذا القطاع ومكوناته والتوصل إلى حلول حقيقية للمشكلات المرتبطة به.

تحليل النتائج ومناقشة تساؤلات البحث.

نحاول فى عرض الدراسة الميدانية فى إطار عينة الدراسة المحدودة من أرباب الأنشطة الحضرية غير الرسمية ، ومن العاملين فيها ، مناقشة وتحليل ما يتضمنه الإطار النظرى للبحث من توجهات نظرية واستخلاصات بحثية تتعلق بأهمية الأنشطة غير الرسمية ودورها الحيوى فى القيام بوظائف أساسية فى المناطق الحضرية بالدول النامية عموماً ومصر خصوصاً وباعتبارها آداه للتحول نحو تأسيس استراتيجية تنموية تعتمد على الاستخدام المكثف للأيدى العاملة intensive labour ، كما نؤكد أن نتائج هذا البحث مرتبطة فقط بحدود العينة البحثية والتى تركز على المحاور التالية:-

أولا: المجالات الأكثر انتشاراً فى منطقة الدراسة.

ثانيا : طبيعة العمل والإنتاج فى القطاع غير الرسمى.

ثالثا: طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمى وغير الرسمى.

رابعاً: الدور الذى يلعبه القطاع غير الرسمى فى تنمية المجتمع الحضرى.

خامساً: أهم المشاكل التى يعانى منها القطاع غير الرسمى.

سادسا: الملامح المستقبلية للقطاع غير الرسمى فى ظل سياسة الخصخصة ،فى محاولتنا لإلقاء الضوء على طبيعة الدور الحيوى الذى يلعبه القطاع غير الرسمى بأنشطته المتعددة ، مع توضيح المشاكل التى يعانى منها حتى يمكن التوصل إلى استخلاصات واقعية حول تلك الأنشطة بما يفيد فى تنمية وتطوير هذه الأنشطة وزيادة فاعليتها فى التنمية الحضرية.

أولا: المجالات الأكثر انتشارا فى منطقة الدراسة

رغم احتواء منطقة القرشى على العديد من الأنشطة الحضرية التى تتنوع وتتعدد مجالاتها واهتماماتها ، إلا أن طبيعة المنطقة تتصف بعلاقات اجتماعية أشبه ما تكون بعلاقات أولية ، وأبعد ما تكون عن نمط العلاقات الشائعة فى المدينة، فكما يقول أحد الحالات "أننى أعيش فى هذه المنطقة منذ أكثر من أربعين عاما والناس هنا يعاونون بعضهم البعض فى أوقات الشدة ، وأوقات الفرح ، فالعلاقات بين الناس علاقات جيرة وأهل وكأننا أسرة واحدة فنتبادل احتياجات المعيشة ، ونستلف من بعضنا المال، فبرغم تنوع أعمالنا فى الحى ، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث ترابط ومودة بيننا".

وبصورة مماثلة أظهر العاملون الذين يعملون فى الأنشطة غير الرسمية قيم الترابط والتمسك بالقيم الأخلاقية والاجتماعية الأصيلة للأحياء الشعبية ويعتزون بمهنهم الحرفية ، ولعل أبرز دليل على ذلك هو استخدام الرموز الاجتماعية متمثلة فى المساكن التى يعيشون فيها وممارستهم لحياتهم اليومية ، وأسلوب معيشتهم والتأكيد على قيم الجيرة والقرابة والشهامة .

كما أوضحت المعطيات الميدانية أن العرف السائد فى المنطقة يحدد لكل فرد من الأفراد العاملين فى الأنشطة الحرفية دوره الذى يمارسه ومكانته التى يشغلها ، فكما يقول صاحب ورشة "إن العلاقات بين الأفراد داخل الورشة منظمة وفقا لعرف المهنة التى نزاولها كما أن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين صاحب العمل ، والأوسطى، والحرفيين ، والصبية لها شكلها المنظم سواء داخل الورشة أو خارجها".

ومما يؤكد ذلك ما ذهبت إليه دراسة حديثة عن الثقافة الشعبية والقطاع غير الرسمى من أن المعايير الثقافية والعرف – كقوة مقيدة للسلوك – يلعبون دوراً مهما فى تنظيم العمل داخل القطاع غير الرسمى ، حيث ينظم العرف العلاقات بين العاملين داخل المنشآت ، وكذلك الأدوار والمكانات المهنية والاجتماعية ، كما ينظم أماكن جلوس

أو وقوف باعة الأرصفة فى الأسواق ، كما أن هناك طقوس وممارسات ثقافية لإيقاع العمل ذاته ، إذ غالباً ما يبدأ العمل بالاستفتاح ، وقراءة الفاتحة ، والدعوة بفتح الرزق ورش الماء أمام المنشأة للاعتقاد بأن هذا يفتح باب الخير ويمنع الشر [٣٤] .

كما أن الطراز المعمارى فى منطقة القرشى تقليدى ، فمعظم المبانى قديمة ومتهالكة باستثناء المبانى الحديثة التى شيدها المقاولون لبيعها بالتمليك أو تأجيرها بإيجارات عالية ، كما نلاحظ الألفة وحسن الجوار فى لغة الحديث اليومى لسكان المنطقة ، بالرغم من التفاوت فى حجم رأس المال والنشاط التجارى والصناعى والحرفى، كما تحظى منطقة القرشى بالعديد من الأنشطة الحضرية غير الرسمية إلا أن النشاط الحرفى يعد الأكثر انتشارا وشهرة حيث لعبت البيئة وظروف الموقع فى المنطقة دورها فى ازدهار هذا النشاط حتى صار النشاط هو السمة الغالبة التى تميز سكان منطقة القرشى والذى أصبح يمثل المصدر الأساسى لرزقهم ومعيشتهم ودخلهم، وتمتلأ منطقة القرشى بالعديد من هذه الصناعات الحرفية مثل ورش الحدادة والخراطة وسمكرة السيارات ، كما توجد ورش وحرف أخرى كورش النجارة وصناعة الأثاث وصناعة الأحذية التى تنتشر بين جنبات المنطقة من جانب وتمتعها بسمات التقليدية كنمط يميز طريقة الإنتاج من جانب آخر ، فما زال المشتغلون بتلك الحرف يؤدون كامل مراحل العمل فيها يدويا أو باستخدام أدوات وآلات بدائية بسيطة ، كما أنها حرف تتسم بالعراقة والقدم فى مدينة طنطا ، وهذا ما عبر عنه أحد أصحاب ورش الحدادة حيث يقول " بأن منطقة القرشى هى أكثر أحياء مدينة طنطا شهرة بالورش والصناعات اليدوية ، وفيها يتم تعليم الصبية والحرفيين أسرار الصنعة ويتشربون أسرار الحرف ، فأنا تعلمت كل حاجة فى الحدادة على أيدى أسطوات كبار الله يرحمهم ، وأنا بدورى بعلم الأولاد الصغار ونعتز بحرفتنا بس الأولاد اليومين دول عاوزين يبقوا أفندية وما عدتش عندهم طولة بال.

وهذا ما يوضح أن البنية التنظيمية لمنشآت القطاع غير الرسمى تقوم على

التوارث المهنى والتفاعل الاجتماعى والعلاقات القوية بين المشتغلين داخل منشآت القطاع غير الرسمى لأداء الأنشطة التى يمارسونها .

ثانيا : طبيعة الإنتاج والسلع المنتجة فى القطاع غير الرسمى .

من واقع المقابلات المتعمقة لكل من أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها توصل البحث إلى وجود دور متميز ومتنوع للأنشطة الحضرية غير الرسمية بأنواعها المختلفة (الحرفية ،والتجارية ، والخدمية) ، فى مجالات الإنتاج الحضرى وتنوع السلع التى ينتجها هذا القطاع على النحو التالى :-

(أ) فى مجالات الصناعات الحرفية .

إذا كانت أهم خصائص الصناعات الحرفية هو التحلى بالصبر ، والذوق الفنى والمهارات اليدوية مع اكتساب الخبرة العملية فى أداء المنتج الحرفى ، فإن العملية الإنتاجية لكل نشاط حرفى تختلف باختلاف نوع المنتج ، فلكل نشاط حرفى أداء وأسلوب عمل معين ، فالمنتجات الحرفية عند ورش الحدادة متنوعة من حيث الكم ، والكيف والذوق ، ومتفاوتة أيضا من حيث الحجم ونوعية الخامات المستخدمة ، وفقا لمتطلبات السوق وبما يتمشى والتحول الموجود فى الذوق العام للمستهلك، وحول السلعة المنتجة فى ورش الحدادة يقول صاحب الورشة "إن الورشة تنتج سلعا بأشكال وأحجام ونوعيات مختلفة وعلى درجة عالية من الإتقان زى الأدوات الزراعية اليدوية وأدوات الحدادة ، والبوابات والنوافذ الحديدية ، وترابزين السلالم ، والبلكونات والأجنة ، وكل الأدوات التى يحتاجها المستهلك ولذلك ترتبط ورش الحدادة بمتطلبات السوق واحتياجات وذوق الزبون " وكذلك الحال تكشف نتائج المقابلات مع صاحب ورشة للخراطة عن طبيعة الإنتاج فيقول "أن منتجات الورشة تعتمد على ما يتطلبه السوق وما يحتاجه الزبون ، فمثلا يطلب الزبون عمل قطعة غيار جديدة بدلا من القطعة القديمة لسيارته فتقوم بتصميمها وتصنيعها داخل الورشة طبقا للمواصفات المطلوبة ، لأن قطع غيار السيارات اللى بتستورد من الخارج غالية الثمن وغير متوفرة

ولذلك ترتبط ورشة الخراطة بعلاقات عمل قوية مع الورش الميكانيكية والحرف العاملة فى مجال النشاط ذاته .

وحول السلع التى تنتجها ورش صناعة الأحذية ، يقول صاحب الورشة ، أن الورشة تقوم بتفصيل الأحذية وإنتاج أنواع مختلفة من الجزم والشباشب الحريمى والرجالى ، وجزم الأطفال وبجوار صناعة الجزم تقوم الورشة بتصليح الأحذية القديمة والشنط الجلد وشنط السفر والكوتشات وغيرها كما تعرض الورشة بجوارها بعض الأحذية التى تصنعها الورشة وتعرضها للبيع .

وحول طبيعة الإنتاج فى ورش النجار يقول صاحب الورشة أن الأدوات المستخدمة فى الورشة بسيطة فهى عبارة عن " منشار كهربائى " وماكينة لتقطيع الخشب وأدوات أخرى زى "الفارة" والشاكوش ، والأزميل ، والأجنة ، والمفك ، والمسامير ثم يستطرد صاحب الورشة فيقول "إن أهم حاجة فى النجارة هو الصنايعى فمهارته ، وخبرته، وقدرته على الصبر هى دى أهم حاجة فى شغلتنا، وتنتج الورشة أنواع مختلفة من الأبواب والشبابيك والكراسى الخشبية وأدوات المطبخ والترابيزات ،ودواليب ومكاتب للمذاكرة ، وهى سلع مطلوبة فى السوق، ويوجد إقبال شديد عليها لأنها تغطى احتياجات السوق فى الأحياء الشعبية وتتميز بجودتها ومتانتها، وبصورة مماثلة أظهر العاملون فى هذه الأنشطة الحرفية أن السلع والمصنوعات التى يقومون بعملها تتميز بالإتقان والمتانة وأنها لا ترتبط فقط باحتياجات السكان فى المدينة ، ولكن أيضا باحتياجات القرى والمدن المجاورة لمدينة طنطا ، فقد وردت عبارة كثيرة تؤكد على خصائص الجودة والمتانه التى تميز الصناعات الحرفية بعامة نورد منها على سبيل المثال ، أن السلع اللى بالآلات ما فيهاش فن ولا جودة ، ولكن السلع اليدوية قوية ومتينة، وأن أهم حاجة فى الصناعة اليدوية الفن والجودة ، وأن الصناعات اليدوية لها زبونها اللى بيفهم فيها واللى بيجى لنا من كل مكان .

ولعل هذه النتائج التى أسفرت عنها المقابلات المتعمقة تؤكد رؤيتنا النظرية للأنشطة الحضرية غير الرسمية باعتبارها انساقا اجتماعية تقوم بوظيفة فعالة وأساسية فى مجتمع المدينة وتلعب دورا مهما فى التنمية الحضرية حيث تبين أن الصناعات الحرفية فى الأنشطة غير الرسمية فى منطقة الدراسة تنتج أنواعا متعددة ومتنوعة من السلع الضرورية والأساسية للمجتمع الحضرى والقرى المجاورة له وأن طبيعة المنتجات تتصف بالدقة والجودة والإتقان وتتميز بتعدد أشكالها وتنوع أحجامها وأنها تلعب دورا أساسيا فى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان الحضريين، وبخاصة للفئات الشعبية والمتوسطة كما تفى بمتطلبات السوق المحلية

(٢) فى مجال الأنشطة التجارية

تعد الأنشطة التجارية من أكثر الأنشطة الحضرية شيوعا وتنوعا فى القطاع غير الرسمى حيث تتباين هذه الأنشطة وفقا للطموحات والآمال المعلقة على هذه الأنشطة من مجتمع لأخر، ووفقا للواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى تتميز به ، ويعايشه كل مجتمع على حدة ، كما تتباين الأنشطة التجارية غير الرسمية وفقا لمشروعيتها أو عدم مشروعيتها . فهناك أنشطة تجارية مشروعة مثل تجارة الملابس المستعملة ،وتجارة الأخشاب وتجارة الخردة ، والأدوات الصحية وأخرى غير مشروعة مثل تجارة العملة، وتجار المخدرات ، وتجار السلع المهربة ولكن الدراسة الميدانية قد اقتصرت على الأنشطة التجارية المشروعة لأهميتها فى توفير السلع والاحتياجات الأساسية وفى تنمية المجتمع الحضرى ، ولذا سوف نحاول الكشف عن طبيعة عملها ، وإمكانياتها الفعلية فى توفير أنماط السلع الرخيصة والتى يحتاجها المجتمع الحضرى، وتكشف معطيات الدراسة الميدانية عن أن طبيعة الأنشطة التجارية فى القطاع غير الرسمى تختلف حسب نوعية النشاط ذاته ومن بين الأنشطة التجارية وقع الاختيار على تجارة الخردة وتجارة الملابس ، وتجارة الأدوات الصحية باعتبارها أكثر الأنشطة انتشارا فى منطقة الدراسة ، وهنا تكشف نتائج المقابلات أن

طبيعة العمل فى تجارة الخردة يعتمد على عمليات بيع وشراء قطع الغيار القديمة مثل المكابس ،والبساتم والصمامات ، والرومان بيلى ، والسفايف ،والفلاتر ، والصواميل وسيور المراوح ، وسيور الكاتينة ، وموتورات السيارات وطلمبات الزيت والمياه ، وإطارات السيارات المستعملة ، وبعض الأدوات الميكانيكية الأخرى ، وهذه السلع مطلوبة فى السوق ويوجد إقبال عليها لأنها تساعد على الاستغناء عن شراء قطع الغيار الجديدة والمستوردة والتى عادة ما تكون أسعارها غالية الثمن، وعن أهمية هذه المهنة فى المجتمع الحضرى يقول أحد العاملين فى تجارة الخردة "الحقيقة إن العمل فى هذه التجارة له أهمية كبيرة فى المجتمع الحضرى لأنها بتوفر قطع غيار مطلوبة لتشغيل السيارات والجرارات الزراعية وبأسعار رخيصة ومناسبة جداً، والزبون، بيطلبها باستمرار كما أن ورش ميكانيكية كثيرة تعتمد علينا فى شغلنا، وأننى باعتز فى العمل فيها وأنا علمت أولادى هذه المهنة لكنهم بعدما علمتهم توظفوا فى الحكومة وما عدتش حد بيساعدنى لأنهم يشعرون بالحرج إن حد من زمايلهم فى الشغل يشوفهم، ولكن لو جات طلبيات كبيرة ومش هاقدر أعملها لوحدى بيوجوا أولادى يساعدونى فى عمايلها".

كما أسفرت نتائج دراسة أحد التجار وهو صاحب محل لبيع الملابس عن طبيعة النشاط الذى يمارسه ومدى أهميته للمجتمع الذى يعيش فيه فيقول " أننى أشترى البضائع والسلع من الملابس من مصانع النسيج بالمحلة الكبرى وهى عبارة عن ملابس داخلية وفوط وبشاكير وبيجامات وقمصان حريمى وملايات سرير وأكياس مخدات واشترى هذه السلع بسعر الجملة وأبيعها للزبائن بسعر منخفض من اللى موجود فى محلات القطاع العام مثل عمر أفندى وشركة بيع المصنوعات ،ولذلك يوجد إقبال كبير على شرائها لأن سعرها رخيص ويناسب دخول الناس واحتياجاتهم". وهذا ما يوضح الدور الحيوى الذى تلعبه هذه الأنشطة التجارية غير الرسمية فى إشباع الحاجات الأساسية من السلع والبضائع الضرورية وبأسعار رخيصة تتناسب مع

دخول الفئات الفقيرة والشعبية فى المجتمع الحضرى وهذه هى إحدى الأهداف التى تسعى عملية التنمية الحضرية إلى تحقيقها فى الوقت الراهن، وعن مدى حب العاملين للعمل الذى يمارسونه فقد سألنا أحد العاملين : هل لو أتيح لك العمل فى وظيفة حكومية بمرتب ثابت أو للخارج تقبل ذلك . فأجاب قائلاً "أننى أفضل أن اشتغل فى مهنتى تجارة الملابس بحريتى دون أن يتحكم فى شغلى حد سواء كان رئيس فى العمل أو غيره ، فأنا أعمل حر نفسى ودى المهنة اللى بفهم وبحبها لوسبتها تبقى زى المثل ما بيقول اللى خرج من دارة أتقل مقداره".

نخلص من هذا أن العاملين فى القطاع غير الرسمى يعتزون بالمهنة التى يمارسونها ، وأن التمسك بالعمل فى أنشطة هذا القطاع أصبح هدفاً فى حد ذاته وليس مجرد مرحلة انتقاله للبحث عن عمل أخر أو لفترة محددة من الوقت مما يبين أهمية هذا القطاع فى عملية التنمية الحضرية لأن من أولويات التنمية هو استغلال قدرات الإنسان فى عمل مفيد ونافع له ولمجتمعة .

٣ - فى مجال الأنشطة الخدمية .

تمثل الأنشطة الخدمية فى القطاع الحضرى غير الرسمى أنشطة ذات أهمية كبيرة فى المجتمع الحضرى ، حيث أنها تؤدى إلى التغلب على مشكلة نقص خدم المنازل والعمالة الحرفية التى أصبحت ظاهرة تعانى منها الأسرة الحضرية ، فضلا عن أنها تقوم بتسهيل أداء الخدمات وتيسير الحصول على الاحتياجات الضرورية اليومية وبخاصة التى تبعد عن مراكز الخدمات العامة والأسواق ، مما يجعل المدينة فى أمس الحاجة لتنمية هذه الأنشطة ونشرها جغرافيا لتغطى كافة احتياجات القطاعات الحضرية التى أصبحت تتفشى فيها البطالة بأشكالها المتنوعة ، وتعانى فيها قطاعات عريضة من السكان من تدنى مستويات المعيشة ، وقد وقع اختيار الدراسة على مكتب لتوصيل الطلبات اليومية (من لحوم وخضار وفاكهة وشاى وسكر – الخ)إلى المنازل وأخر لخدم المنازل وتنظيف مكاتب البنوك والشركات ، وثالث مغسلة لتنظيف وكى الملابس .

وحول سؤال صاحب مكتب لتوصيل الطلبات المنزلية عن طبيعة العمل والنشاط الذى يمارسه أجاب قائلاً "أن عملنا يدور حول توصيل الطلبات المنزلية بصورة يومية من خلال تعاقد يتم بين الأسرة وصاحب المكتب نظير مبلغ شهرى قدره عشرون جنيها وتتمثل الطلبات المنزلية فى توصيل اللحوم والخضار والفواكه والعيش والجبن والزيوت والمعلبات والزيت والسكر والعصائر والجرائد والسجائر وغيرها من السلع الأخرى ، ونقوم بشرائها بسعر الجملة وبيعها للزبائن بسعر أقل من السعر اللى موجود فى السوق ، ويساعدنى فى هذه العمل ثلاثة من الأفراد من حملة المؤهلات المتوسطة لتوصيل هذه الطالبات إلى المنازل من خلال دراجات حديدية وسيارة نصف نقل ".

وهذا ما يوضح ظهور أنشطة حضرية غير رسمية جديدة فى القطاع الخدمى لم تكن موجودة من قبل ، لكنها تساعد فى تسهيل الخدمات الحياتية للمواطنين وتيسيرها لبعض الأسر غير القادرة كما تفيد الشباب فى القيام بعمل مفيد ومشروع وهذه هى إحدى أهداف التنمية الحضرية .

كما أسفرت النتائج الميدانية التى طبقت مع صاحب مكتب لتنظيف مكاتب البنوك والشركات الحكومية . والاستثمارية عن طبيعة عمله ونشاطة فيقول "أن المكتب يتعاقد مع مدير البنك أو الشركة لتولى أعمال التنظيف خلال مدة معينة ينص عليها التعاقد قد تمتد سنة أو أكثر نظير مبلغ محدد ، ويتجدد العقد تلقائيا إذا لم يخل أحد الطرفين بشروط العقد وتتم عملية التنظيف خلال العطلة الأسبوعية عن طريق عمال يعملون لدى المكتب، كما أفادت نتائج المقابلة المتعمقة التى أجريت مع صاحب مغسلة لتنظيف وكى الملابس عن طبيعة العمل والنشاط الذى يمارسه فيقول "أن المغسلة تقوم بالغسيل والبخار من خلال ماكينة بخار للملابس الصوفية والشمواة ، ثم نقوم بكى الملابس عن طريق عاملين يقوم أحدهما بعملية التنظيف والغسيل والأخر يقوم بالكى ، كما تقوم المغسلة بتنظيف السجاجيد والموكيت والستائر "

كما تؤكد مقابلات العاملين فى الأنشطة الخدمية غير الرسمية أيضا أنهم يقومون بأداء خدمات يومية وضرورية للأسرة الحضرية وبخاصة أعمال التنظيف وشراء الطلبات اليومية ، فبرغم ما توفره الحياة الحديثة من أدوات كهربائية إلا أن السكان فى المدينة ما زالوا يعتمدون علينا فى أعمال التنظيف وشراء الطلبات اليومية وتصليح الأجهزة المنزلية" .

وهذا ما يؤكد أن النشاط الخدمى غير الرسمى يعتمد على المجتمع الحضرى فى مزاولة أنشطته اليومية كما أن المجتمع الحضرى فى حاجة ماسة إلى تلك الأنشطة الخدمية التى تتطلبها طبيعة الحياة الحضرية الحديثة . وهذا ما يتفق مع ما ذهبت إلية دراسة عن منشآت القطاع غير الرسمى وعلاقتها التبادلية بالمجتمع المحلى حيث أكدت أن القطاع غير الرسمى يحتاج إلى المجتمع المحلى فى تحقيق أهدافه المتمثلة فى البقاء والاستمرار ، كما أن المجتمع المحلى فى حاجة مستمرة إلى أنشطة القطاع غير الرسمى أى أن المجتمع المحلى يقدم أشكالا متعددة من المساندة لأنشطة القطاع غير الرسمى وتلك الأنشطة تقدم له ما يلزمه من خدمات وسلع بأسعار وشروط غير مرهقة[٣٥] .

هكذا يتضح من خلال معطيات الدراسة الميدانية تأكيد ما ذهبت إليه تحليلات الاتجاه الوظيفى من أن القطاع الحضرى غير الرسمى له دورا استيعابى ، إنتاجى ، خدمى فى الحياة الحضرية ، وصدق افتراضات ريمبل Rampel بأن الأنشطة الحضرية لم تصبح مصدراً للعمالة الجديدة فقط ولكن أصبحت تنتج سلعاً استهلاكية بتكاليف منخفضة عن السلع المستوردة أو حتى التى تنتجها الأنشطة الرسمية أيضا ، فضلاً عن إنتاج الكثير من السلع الضرورية وتوفير الخدمات التى تسد احتياجات الطبقات الشعبية كما تشبع احتياجات وأذواق الطبقات العليا ، واحتياجات السوق المحلية ، وتغطى بعض احتياجات المدن والقرى المحيطة بالمدينة .

ثالثا : طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمى وغير الرسمى

تتخذ العلاقة بين القطاع الحضرى غير الرسمى والقطاع الرسمى فى الهيكل الاقتصادى الحضرى أشكالاً عديدة ومتنوعة تختلف باختلاف نوع النشاط الذى يمارسه القطاع غير الرسمى من حيث اعتماده فى تدبير احتياجاته من المواد الأولية اللازمة له من القطاع الرسمى وطبيعة المنافسة بين منتجات القطاعين فى المجتمع على النحو التالى :-

(١) فمن حيث تدبير المواد الخام ، فتكشف نتائج الدراسة الميدانية التى أسفرت عنها المقابلات إن الصناعات الحرفية والتجارية هى أكثر الأنشطة غير الرسمية تأثرا بالقطاع الرسمى غير أنه يمكن التمييز بين مجموعتين من الأنشطة فى ضوء علاقتها بالقطاع الرسمى فى تدبير المواد الأولية لها والسلع التى تحتاجها.

المجموعة الأولى :

تشمل الصناعات الحرفية والتجارية التى تعتمد على القطاع الرسمى فى سد احتياجاتها من المواد الخام وتضم تلك المجموعة ورش الحدادة ، وصناعة الأحذية ، وورش النجارة وتجارة الأخشاب وتجارة الملابس.

المجموعة الثانية :

وتضم الصناعات الحرفية والخدمية التى لا تعتمد بشكل واضح على القطاع الرسمى فى تغطية متطلباتها كورش الخراطة ، والسباكة ، والسمسرة ومشروعات توصيل الطلبات المنزلية ، ومغاسل التنظيف وكى الملابس .

وتشير معطيات الدراسة الميدانية أن المجموعة الأولى تتأثر بشكل واضح بالمشكلات والقيود وألوان مختلفة من الاستغلال وبخاصة من جانب بعض التجار وكبار الرأسماليين ، وفى البعض الآخر تتميز تلك العلاقة بالتكامل والترابط أثناء عملية تدبير المواد الأولية والسلع اللازمة لهذه الأنشطة الحرفية والتجارية ، ففى ورش

الحدادة يقول صاحب الورشة "أننا نحصل على المواد اللازمة لتشغيل الورشة من المصانع الحكومية ، وبعض التجار والوسطاء العاملين فى هذه المهنة ، وأننا محكومين بحصص محددة من المواد الخام التى تصرفها المصانع لأن هذه المصانع تخضع للوائح والقوانين التابعة لوزارة الصناعة والمشاكل اللى بتواجهنا هو وجو' نقص فى السوق من المواد الخام وارتفاع أسعارها من فترة زمنية لأخرى .

ويقول صاحب ورشة للأحذية "أننى اعتمد فى شراء المواد الخام التى تلزم الورشة من الجلد والنعل والوش من المصانع ومن كبار التجار ، والمشكلة اللى بتقابلنا هى ارتفاع أسعار الجلود لأن الحكومة بتصدرها للخارج . ولذلك احنا مضطرين نتعامل مع التجار الذين يمدوننا بالطلبيات اللى أحنا محتاجينها ، ويفرضون علينا أنواعاً رديئة من الجلود الصناعية وهذا ما يؤثر على جودة صناعتنا .

كما تعتمد ورش النجارة فى تدبير المواد الخام على ما يوفره القطاع الرسمى من خامات الخشب، حيث تكشف نتائج المقابلات التى تمت مع رب الحرفة فيقول "إن الورشة تعتمد فى تدبير ما يلزمها من الخشب الخام سواء كان الخشب السويدى أو الزان أو الأبيض أو الكونتر أو الأبلكاش أو الفورمايكا من الشركة المصرية لتجارة الأخشاب أو من تجار الأخشاب فى طنطا ، والمشكلة اللى بتواجهنا هو أن أسعار الخشب غير مستقرة لأنها تخضع لعمليات العرض والطلب فى السوق ، وبالتالى تتعرض لجشع التجار خاصة ، وأن ظروف أصحاب الورش لا تساعدهم على شراء كميات كبيرة من الخشب تكون احتياطى علشان نشغل الورشة لفترات طويلة" .

ويحصل تجار الملابس والأقمشة على السلع من الملابس الجاهزة والأقمشة الصوفية والقطينة التى يتاجرون فيها من مصانع النسيج الموجودة فى مدينة المحلة الكبرى وطنطا ويؤكدون على أهمية التعامل مع هذه الشركات لأنها مرتبطة باحتياجات السوق وأسعارها مناسبة .

(٢) ومن حيث طبيعة المنافسة بين منتجات القطاع الرسمى وغير الرسمى فتكشف معطيات الدراسة الميدانية أنه بالرغم من دخول منتجات القطاع الرسمى فى مجال المنافسة بإنتاجه الكمى الكبير وبسلعة العالية الجودة والرخيصة الثمن قياسا بأسعار السلع التى تنتجها الصناعات الحرفية اليدوية إلا أن تأثيرها على منتجات هذه الصناعات الحرفية ليس كبيرا كما يعتقد البعض ، فلقد أظهرت نتائج المقابلات التى طبقت مع صاحب ورشة للنجارة حيث يقول فى هذا الصدد " أن الورشة بالرغم أنها تواجه منافسة فى السوق من منتجات المصانع التى تنتج الأخشاب المصنعة آليا فى السوق سواء من الأبواب والشبابيك الجاهزة ، فإن كمية ما تنتجه الورشة من الصناعات الخشبية لم يتأثر كثيرا لأن البيع ليس من اختصاص الورشة بل إن الورشة تقوم بتصنيع الطلبيات التى تحددها الزبائن أو التى تحتاجها الجهات الحكومية كما أن صناعتنا يوجد إقبال عليها فى السوق لأنها تتميز بجودتها ومتانتها العالية".

غير أن صناعة الأحذية تواجه منافسة حادة من مصانع القطاع الرسمى ، فيقول كبار الصنايعية في الورشة "أن الزبون ألان أصبح يفضل شراء الجزم الجاهزة لأنها أرخص والمصانع تنتج أشكالا كثيرة وتتابع الموضة الحديثة أما منتجات الورشة فتتكلف كثيرا فى حالة التفصيل لارتفاع أجرة الصنايعية ، والمواد الخام ولذلك أحنا بدأنا نتجه لتصليح الجزم القديمة علشان نشغل الورشة ونفتح بيوتنا".

يتضح مما سبق إلى أن العلاقة بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى هى علاقة تكاملية – تنافسية، بمعنى أن القطاع غير الرسمى يعتبر مكملا للقطاع الرسمى فى عملية التنمية الحضرية من حيث إنتاج السلع وتوفير الخدمات، فى الوقت الذى تحدث فيه منافسة بين منتجات كلا القطاعين ، غير أن هذه العلاقة تتفاوت من نشاط إلى آخر سواء فيما يتعلق بالاعتماد على القطاع الرسمى فى تدبير احتياجات المواد الخام أو من حيث المنافسة بين منتجات كلا القطاعين حيث كانت صناعة الأحذية هى

أكثر الحرف الصناعية تأثرا بعامل الاعتماد والمنافسة ثم يقل هذا التأثير نسبيا على ورش النجارة فى حين لم تتأثر ورش الخراطة ، والسباكة والحدادة بهذين العاملين . وهذا ما يحتم ضرورة مراعاة علاقة الترابط بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى ظل تعايشهما فى المجتمع الحضرى ، والعمل على تعزيز الجوانب والآثار الإيجابية المتولدة عن الأنشطة غير الرسمية وإزالة كافة القيود والعراقيل التى تواجه تطوير فاعلية وكفاءة هذه الأنشطة . خاصة فى ظل الدعوة إلى تحرير الاقتصاد المصرى من القيود والاتجاه نحو تدعيم المشروعات الصغيرة لتوفير فرص عمل للشباب .

رابعا : الدور الذى يلعبه القطاع غير الرسمى فى تنمية المجتمع الحضرى.

وفى هذا السياق تكشف معطيات الدراسة الميدانية على أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية بأنماطها المختلفة تقوم بعدد من هذه الأدوار والوظائف فى توفير فرص عمل تساعد على مواجهة مشكلة البطالة الحضرية ، كما تساعد على توفير دخول مناسبة لفئات مختلفة من العاملين فى هذا القطاع طبقا لمستوياتهم ومهاراتهم المهنية فضلا عن قدرة هذه الأنشطة فى إكساب العاملين مهارات فنية وحرفية عالية ، هذا إلى جانب الدور الذى يمكن أن يلعبه العاملون فى تلك الأنشطة فى مجال الحياة السياسية الحضرية ، ويمكن استخلاص تلك الأدوار والوظائف من خلال رؤية كل من أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها ومحاولة المقارنة بينهما على النحو التالى:-

(١) فيما يتعلق بتوفير فرص العمل بالقطاع الحضرى ، كشفت نتائج المقابلات بأن جميع الأنشطة الحرفية ، والتجارية ، والخدمية، تساهم بشكل فعال فى توفير فرص عمل لفئات متنوعة من العمالة الحضرية ، فطبقاً للتقديرات المبينة مع الحالات العشرين ، التى تمت دراستها من أرباب هذه الأنشطة يتضح ارتفاع نسبة التشغيل فى الأنشطة الحضرية غير الرسمية وهذا ما ويوضحه .

الجدول رقم (١)
عدد العاملين فى الأنشطة غير الرسمية فى عينة الدراسة

عدد العاملين	حرفى	تجارى	خدمى	الإجمالى
العدد	٤٧	٣٠	٢٥	١٠٢
النسبة	٤٦,١	٢٩,٤	٢٤,٥	١٠٠

وتوضح المعطيات المبينة فى هذا الجدول إن متوسط العاملين فى كل نشاط حوالى (٥,١) عامل كما توضح البيانات ارتفاع نسبة العاملين فى الأنشطة الحرفية بنسبة (٤٦,١٪) ثم الأنشطة التجارية بنسبة (٢٩,٤٪) ثم الأنشطة الخدمية بنسبة (٢٤,٥٪) وربما يرجع تزايد نسبة العاملين فى القطاع الحرفى إلى تعدد وتنوع الأنشطة الحرفية فى منطقة الدراسة وفى هذا الصدد يقول رب الحرفة موجها حديثه للباحث " أنه يوجد فى ورشة الخراطة التى ورثتها عن والدى ستة من الصنايعية كل واحد منهم يعمل فى تخصص معين ، وله مهارة فى شغله بالإضافة إلى صبيين تحت التدريب وكلهم تعلموا عندى أصول الصنعة وأصبحوا كويسين جدا فيها دلوقتى وباعتماد عليهم فى تخليص الشغل وأنا بأشراف عليهم ، وأقوم بعمل الشغلانات اللى محتاجة خبرة أكثر "

ويشير أحد الصنايعية عن كيفية إلتحاقه بهذه الحرفة فيقول "أننى عندما خرجت من المدرسة أخذنى والدى الله يرحمه علشان يعلمنى صنعه أكل منها عيش ، فذهبت إلى ورشة الخراطة وعلمنى صاحب الورشة الصنعة ولم يبخل على بشىء فى تعليمى والحمد لله أصبحت اسطى كبير وبأدرب ناس كثير ، وصنعتنا دى كويسه ومستقبلها مضمون وميزة الصنعة بتاعتنا على قد ما تديها عمل وإخلاص تديك خبرة وفلوس كثير "

كما يضيف صاحب مكتب توزيع الطلبات المنزلية عندما سئل عن عدد العاملين لديه استطرد قائلا " أن المكتب يعمل فيه أربعة من الأفراد وكلهم من الحاصلين على

مؤهلات متوسطة وفوق المتوسط ويعملون معى منذ بداية المشروع بالإضافة إلى سكرتيره ويحصلوا على أجر أعلى من دخل الموظف فى الحكومة ويزداد هذا الأجر كلما عملوا الطلبيات أكثر من المحدد لهم فى اليوم وكلهم فاتحين أسر ومتفرغين لعملهم باستمرار "

وعندما سألنا أحد الحرفيين عن اتجاهه نحو ترك مهنته والعمل فى الحكومة أو السفر للخارج أجاب قائلا "أنا طول عمرى بأعمل فى مهنة النجارة وبأحب شغلى ومش على استعداد أعمل عمل ثان ، ولا أستطيع أن أعمل شغل آخر غير شغلى وبه ." ثم يستطرد قائلا أنه بالرغم بأن الوظيفة الحكومية أمان للمستقبل ومرتب آخر الشهر ولها معاش فى نهاية الخدمة إنما الواحد بيلاقى نفسه فى الشغلانه دى "

نخلص من هذا أنه بمقارنة أقوال أرباب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها يتضح أن هناك اتفاقاً واضحاً على أهمية القطاع الحضرى غير الرسمى ليس فقط فى توفير فرص عمل لفئات من الخريجين والمتعطلين الذين لا يجدون فرص عمل خارجه فحسب ، وإنما نلاحظ أن كثيراً من أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها يفضلون البقاء داخل نطاق هذا القطاع والتمسك بالمهن التى يمارسونها وبتوريث الورش فيما بينهم، ولعل هذا يتفق مع ما أكدت عليه الاستراتيجيات التنموية فى أفريقا من أهمية القطاع غير الرسمى فى توفير فرص العمل ، ومصادر للدخل ، فعلى سبيل المثال أشارت أحد نتائج المسوح القومية للوحدة المعيشية **Household** فى زامبيا إلى تزايد مشاركة المرأة فى النشاطات غير الرسمية إلى نسبة (٤٦٪) ، كما تضاعفت أكثر من تسع مرات جماعة العمل من سن (١٢-١٤) عاماً فى القطاع غير الرسمى فى الوقت الذى انخفضت فيه قوة العمل الحضرية فى القطاع الرسمى لأكثر من (١٦٪) فى عديد من الدول الأفريقية[٣٦].

(٢)توفير مصادر للدخل والكسب :

أفادت غالبية الحالات المدروسة أن الأنشطة غير الرسمية تعمل على توفير دخول تتناسب مع مستويات المعيشة ، كما أنها تتفاوت حسب مهارات العاملين بالأنشطة الحضرية غير الرسمية بمعنى أن هناك اختلافات فى متوسطات الأجور بهذا القطاع من نشاط إلى أخر ومن عامل إلى أخر وفقا لمستوى المهارة والخبرة المكتسبة ، حيث يتصف النشاط الحرفى بارتفاع متوسطات أجور العاملين به مقارنة بمتوسطات الأجور فى قطاعات التجارة والخدمات المتنوعة داخل القطاع غير الرسمى، وكذلك مقارنة بمستوى الأجور فى القطاع الرسمى ، فطبقا للتقديرات المبينة مع الحالات العشرين الذين تم مقابلتهم من العاملين فى الأنشطة غير الرسمية يتضح ارتفاع متوسط الدخل الشهرى لهم وهذا ما يوضحه الجدول التالى:-

جدول رقم (٢)

توزيع عدد العاملين فى الأنشطة غير الرسمية

وفقا لمتوسط الدخل الشهرى

الدخل	العدد	النسبة
١٠٠-٢٠٠ جنيه	٢	١٠
٢٠٠-٣٠٠ جنيه	٦	٣٠
٣٠٠-٤٠٠ جنيه	٥	٢٥
٤٠٠-٥٠٠ جنيه	٤	٢٠
٥٠٠ فاكثر	٣	١٥
الإجمالى	٢٠	١٠٠

وتوضح البيانات المبينة فى هذا الجدول أن متوسط الدخل الشهرى للعاملين فى الأنشطة غير الرسمية يبلغ (٣٦٥) جنيها شهريا لكن حجم هذا الدخل قد يرتفع من شهر إلى آخر حسب مواسم العمل، وبمقدار ما يبذله العامل من جهد وساعات عمل

إضافية فى العمل ، وبالتالى فإن صاحب العمل يقوم بزيادة مقدار هذا الأجر . وفى هذا الصدد يقول صاحب ورشة للنجارة عن مدى ما يتيحه العمل فى حرفة النجارة من دخل مناسب فيقول " الحمد لله دخلها كويس وبتكيفى احتياجاتى واحتياجات أسرتى وبيفيض وبأعلم أولادى كلهم فى المدارس ، وعلى قد ما تتعب فى مهنة النجارة وتخلص ليها تلاقى رزقها كثير فالصنايعى بيكسب فى الأسبوع قد اللى بيكسبه الموظف فى شهر أو أثنين " .

لكن فى حالات عدم وجود شغل أو مرض أحد العمال ، فإن صاحب العمل يعطى للعمال أجوراً تكفى احتياجاتهم الضرورية ، ومما يؤكد ذلك ما ذكره صاحب ورشة للخراطة بقوله "فى حالة غياب أحد الصنايعية عن العمل لظروف مرضية أو عائلية فإننى لازم أعطى فلوس له علشان يقدر يعيش ويصرف على بيته وأولاده ، وكمان علشان الصنايعى ما يسبنيش ويروح لورشه ثانية".

وعند ما طرحنا سؤالاً يتعلق عن مدى ارتباط الدخل بمستوى المهارة فى العمل يقول أحد الصنايعية من الحدادين " أننى لما كنت فى بداية عملى كان دخلى بسيط ولما تشربت الصنعة وزادت خبرتى ومهارتى فى الشغل فإن صاحب الورشة زود دخلى كل فترة ، وميزة شغلتنا أن كل واحد بيأخذ على قد عمله ومهاراته وخبرته "

ومثل هذا التأكيد نجده فى الأنشطة الخدمية والتجارية وان كان بمعدل أقل من دخل الأنشطة الحرفية فعندما سألنا أحد العاملين فى الأنشطة التجارية حول مدى ما يتيحه عمله من دخل مناسب يحقق له إشباع احتياجاته أجاب قائلا " أنا بشتغل فى متجر (شادر) للخشب وأصبح المكان كأنه بيتى والعمل بيوفر لى دخل مش بطال بيكفى احتياجاتى واحتياجات أسرتى بس الظروف مش مضمونه يعنى لو فيه رعاية لنا من قبل الدولة وتعمل لنا تأمين ومعاش كان الحال يبقى أفضل"

وهذا ما يوضح أن العمل فى القطاع غير الرسمى يلعب دوراً مهماً فى عملية التنمية الحضرية لأنه يساعد العاملين فيه على تحقيق مصادر مرتفعة ومعقولة من

الدخل والكسب فضلا عن إكسابهم مهارات فنية عالية وهذه هى أهم أهداف التنمية ومتطلباتها، ولقد وردت فى إجابات أغلبية العاملين فى الأنشطة غير الرسمية إجابات تؤكد أن مستوى الأجور التى يحصلون عليها فى عملهم أفضل من العمل فى الحكومة أو القطاع العام باستثناء حالة واحدة ترى أن دخل الحرفى ما عدتش زى زمان لأن صاحب العمل هو اللى بيأخذ المكسب لنفسه ، ومافيش رقابة من قبل الدولة على أجور العمال.

ولعل هذا يوضح أن هناك تفاوتاً واضحاً فى مستوى الدخل بين أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها ، نظراً لاستئثار أصحاب هذه الأنشطة بمعظم الدخل(٥) . كما أن هناك تفاوتاً واضحاً بين مستوى الدخل فى القطاع غير الرسمى حسب الخبرة ودرجة المهارة ونوع النشاط نفسه.

(٣) اكتساب الخبرة والمهارة الفنية والمهنية :

كشفت نتائج المقابلات المتعمقة عن تأكيد جميع الحالات المدروسة على أن العمل فى الأنشطة غير الرسمية يكسب العاملين مهارات عالية إما من خلال مزاولة العمل بالممارسة والتجربة أو عن طريق نظام الصبية وذلك بقضاء فترة من التدريب عند صاحب الورشة أو صاحب العمل التجارى أو الخدمى ، ويتضح ذلك من خلال أقوال المبحوثين حيث ذكر رب حرفة حول مدى اكتسابه خبرة ومهارة فى عملة فيقول " أنا تعلمت النجارة وأنا عمرى تسعة سنوات فى ورشة نجارة وما كنتش أتأخر يوم واحد عن الورشة ، وإذا تأخرت كان معلمى يعاقبنى بالضرب أحيانا وبالتأخير عن المرواح حتى تعلمت كل حاجة من المعلم وفهمت أصول الصنعة ، ومع مرور الأيام فى صنعة النجارة اكتسبت مهارة حرفية عالية، لأن الصنايعى الماهر أيديه تتلف فى حرير والمهارة فى مهنتنا لا ترتبط بمستوى تعليمى معين ، بل ترتبط بالتزوق مع الخبرة المكتسبة من العمل " وهذا ما يتفق مع ما يقوله صاحب ورشة حداده فيقول " إننى تعلمت الحدادة وأنا عمرى عشر سنوات تقريبا وكانت شغليتى فى البداية أناول حاجة وانظف الأدوات المستخدمة وكان الأسطى يعلمنى بالتوجيه فى بعض الأحيان وبالعقاب

فى بعض الأحيان الأخرى حتى تعلمت أصول الصنعة وشربت أسرارها كويس "

كما أوضحت النتائج التى أسفرت عنها المقابلات المفتوحة أن اكتساب المهارة والخبرة يرتبط بأساليب التنشئة المهنية حيث يذكر أحد الصنايعية فضل معلمه فى تعليمه الصنعة فيقول " لقد تعلمت الصنعة وأنا صغير جدا يعنى أنا طول عمرى حرفى، وماكنتش أتأخر يوم واحد عن الورشة ، وإذا تأخرت كان يعاقبنى بالضرب وزيادة الشغل على ، وتعلمت كل حاجة من معلمى حتى فهمت الصنعة كويس وأضبحت معلم كبير وأقوم أنا بدورى بتعليم الصبية الجداد " .

ومثل هذا التأكيد على اكتساب المهارة والخبرة المهنية نجده لدى الحالات المدروسة فى الأنشطة الأخرى ولقد وردت فى إجابات الأغلبية العظمى من أرباب العمل والعاملين عبارات تدعم ارتباط العمل فى هذه المهن بالمهارة والخبرة والتعليم منذ الصغر ، ومن هذه العبارات على سبيل المثال ، التعليم فى الصغر كالنقش على الحجر ، أن الحرفى الماهر فى شغله أيديه تتلف فى حرير ، التجارة شطارة ، التذوق والإحساس أساس شغلنا ، الأسطى هو المعلم والأب للصنايعية ".

(٤) المشاركة فى الحياة السياسية

كما تناولت الدراسة أهمية توضيح الدور السياسى للعاملين فى القطاع غير الرسمى باعتبار أن أحد ركائز التنمية الآن هى أن تتاح لكل فرد المشاركة فى الحياة السياسية ، لأن المشاركة تعنى حصاد الفرص المتاحة أمام الشخص لكى يلعب دورا فى الأهداف المجتمعية والتخطيط لها ولوسائلها [٣٧].

وعلى هذا فقد أكد العلماء والباحثون إن انخفاض معدلات المشاركة السياسية يشكل أزمة عارمة أمام النظام السياسى القائم عليه أن يواجهها ويتصدى للسلبيات الناجمة عنها[٣٨].

ولمعرفة دور الحالات المدروسة من أرباب العمل ومن العاملين فى الأنشطة الحضرية غير الرسمية فى الحياة السياسية ، اتضح أنهم يمارسون أدوارا سياسيا

بدرجات متفاوتة وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٣)
يوضح دور المبحوثين فى المشاركة فى الحياة السياسية

المتغيرات	التفاصيل	أرباب الأنشطة غير الرسمية	٪	العاملون فى الأنشطة غير الرسمية	٪
لديه بطاقة انتخابية	نعم	١٨	٩٠	١٤	٧٠
	لا	٢	١٠	٦	٣٠
التصويت فى الانتخابات العامة	نعم	١٥	٧٥	١٣	٦٥
	لا	٥	٢٥	٧	٣٥
السماع لنشرات الأخبار فى الراديو والتليفزيون	نعم	١٩	٩٥	١٩	٧٥
	لا	١	٥	٥	٢٥

ويتضح من البيانات الموضحة فى هذا الجدول أن غالبية الحالات المدروسة وعددها (٤٠) حالة لديهم بطاقات انتخابية بنسبة (٨٠٪) ويشاركون فى التصويب فى الانتخابات العامة بنسبة (٧٠٪) ويتابعون نشرات الأخبار فى الراديو والتليفزيون بنسبة (٨٥٪) ولكن يبدو واضحا بأن أرباب الأنشطة غير الرسمية على درجة أعلى من المشاركة بصورها المختلفة ويمارسون دورا أكبر فى الحياة السياسية لأن دائرة الاهتمامات العامة والسياسية لدى أصحاب الأنشطة غير الرسمية أوسع من دائرة العاملين فيها نظرا لانحسار دائرة اهتمام العمال بالعمل وبأمورهم الخاصة و الحياتية الآنية.

وفى هذا الصدد يقول أحد التجار حول مدى مشاركته فى الحياة السياسية " أنا طبعا أشارك فى العمل السياسى لأننى بحب متابعة الأخبار السياسية وكمان لأن دا واجب وطنى فأنا عندى بطاقة انتخابية واحرص على التصويت فى الانتخابات ، وانتمى لأحد الأحزاب السياسية وهو حزب الوفد منذ أكثر من عشر سنوات وأتابع

الأحداث السياسية الجارية من خلال سماع النشرات وقراءة الجرائد اليومية " ولقد أكدت نتائج المقابلات مع العاملين فى المجال الحرفى على المشاركة السياسية بالرغم من أنهم يؤكدون إلى أن نتيجة الانتخابات معروفة مقدما ، فالحكومة بتنجح التى تريده فى الانتخابات وخاصة الأعضاء الذين ينتمون إلى الحزب الوطنى فى حين يرى أحد العمال عن دورة فى الحياة السياسية فأجاب قائلا " شوف يا أستاذ أنا يادوب بسمع النشرة أثناء العمل بتاعى وأحيانا أروح أحت صوتى فى الانتخابات لما يكون فيه حد من المنطقة بتاعتنا وبس لأننى بأهتم بعملى وشغلى اللى بيأكلنى وبيأكل ولادى عيش"

ولعل هذه النتائج تؤكد أن العاملين وأرباب الأنشطة غير الرسمية يشاركون فى الحياة السياسية وعلى وعى بما يدور حولهم فى المؤسسات والأحزاب والانتخابات العامة ، وان كان هناك انخفاض فى معدلات التصويت فى الانتخابات لدى البعض منهم وربما يرجع ذلك إلى الضغوط الحياتية والنظامية التى يتعرضون لها ، كما يعود أيضا إلى عجز النظام السياسى عن جذب شرائح هامة فى المجتمع وقصوره فى إشباع الحاجات الأساسية لهم مما يؤثر سلبا على اتجاهات واستعدادات هؤلاء الناس نحو المشاركة السياسية وبالتالى على برامج التنمية والمشاركة فيها.

غير أن هذه النتائج تؤكد تفنيد الاعتقاد السائد عن سلبية هذه الفئات وعدم أكتراثهم بما يدور حولهم ، وهذا يتفق مع ما ذهبت إليه إحدى الدراسات الميدانية التى أجريت بالجزائر على الباعة المتجولين وصغار الحرفيين ، والتى أكدت أن هذه الفئات الاجتماعية لا تشكل قوة عمل حضرية سلبية ، لأنها على دراية بما يجرى حولها ، وتساهم فى الحياة الحضرية – السياسية من خلال الاشتراك فى الانتخابات والانتماء إلى الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية المختلفة [٣٩].

خامسا : أهم المشاكل التى يعانى منها القطاع الحضرى غير الرسمى

ونحاول فى هذا الجزء من الدراسة الميدانية التعرف على أهم المشكلات التى يعانى منها القطاع غير الرسمى فى أداء دوره فى الاقتصاد الحضرى كما هو موجود فى الواقع الميدانى ، انطلاقا من أن محاولة فهم طبيعة هذه المشكلات بجوانبها المختلفة يساعد على معرفة الظروف التى تعوق وتكبل قدرات هذا القطاع على أداء دوره فى التنمية الحضرية ، وبالتالى المساعدة فى محاولة تذليل هذه المشكلات ، وتلافى أسباب القصور التى يعانى منها هذا القطاع من أجل تفعيل دوره فى برامج التنمية الحضرية خلال المرحلة المقبلة ، لكن الذى تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من أن كثيرا من المشكلات ترجع فى الواقع إلى تعدد الإجراءات الرسمية الواجب إتباعها عند مزاولة الأنشطة غير الرسمية ، وتعدد الجهات الرقابية التى تشرف عليها ،إلا أن العاملين فى القطاع غير الرسمى يساهمون أيضا فى خلق هذه المشكلات عن طريق عدم اتباعهم للقوانين واللوائح المنظمة لأنشطتهم فضلا عن التهرب من الضرائب أو عدم التأمين على العمال الذين يعملون لدى أرباب هذه الأنشطة ، وعلى هذا فإن حل هذه المشكلات يتطلب التعاون بين الأجهزة الحكومية والعاملين بالأنشطة غير الرسمية والتكامل بينهم، وتشير النتائج التى أسفرت عنها دراسة الحالات المدروسة عن مجموعة من المشكلات المجتمعية والإدارية والتنظيمية التى يمكن الإشارة إليها على النحو التالى:-

(١) مشكلات خاصة بعدم توافر المواد الخام اللازمة لتشغيل القطاع غير الرسمى سواء فيما يتعلق بنقص هذه المواد أو عدم كفايتها أو لارتفاع أسعارها .

(٢) مشكلات تتعلق بعدم إعطاء التراخيص لمزاولة الأنشطة غير الرسمية ، حيث أكد غالبية الحالات المدروسة أن محاولة استخراج ترخيص لمزاولة مهنة معينة أو حتى محاولة الحصول على الخدمات والمرافق الأساسية كالمياه والكهرباء والمجارى تحتاج إلى إجراءات إدارية وتنظيمية كثيرة ومعقده وتستغرق وقتا

طويلا وفى هذا الصدد يقول صاحب ورشة نجارة " أننى حينما حاولت أن أدخل عداد للمياه فى الورشة أخذت أكثر من ثلاثة أشهر عمال ألف على المكاتب وطلبوا منى ضرورة موافقة التنظيم فى مجلس المدينة ثم موافقة شركة المياه ثم شرطة المرافق وغيرها من الإجراءات المعقدة والكثيرة "

(٣) مشكلات خاصة بارتفاع معدلات الضرائب حيث تفيد معظم النتائج التى أسفرت عنها دراسات الحالة المدروسة عن شكوى جميع أصحاب الأنشطة غير الرسمية بأنواعها المختلفة بأن مأمورى الضرائب يفرضون تقديرات جزافية ومبالغ فيها وهذا ما يثقل أعباء أرباب هذه الأنشطة بالديون ومحاولة بعض الناس التهرب من سداد الضرائب .

(٤) مشكلات خاصة بتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وبخاصة التشريعات التى تلزم أصحاب الورش والأنشطة الحرفية خاصة بضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة للعمل ، وعدم تشغيل الأطفال والصبية وضرورة التأمين على جميع العاملين بالورشة .

(٥) مشكلات خاصة بالتعرض لأنواع مختلفة من الاستغلال من جانب الوسطاء والسماسرة المزودين بالمواد الخام إلى جانب تعرض أرباب هذه الأنشطة وغيرهم من العاملين لصور عديدة من الاستغلال والمحاصرة من قبل موظفى البلدية وشرطة المرافق وانتهاء بعمليات المصادرة والتغريم كما يحدث من شرطة الكهرباء والضرائب وغيرهم .

(٦) مشكلات خاصة بمصادر تمويل هذه المشروعات سواء فيما يتعلق بشراء الآلات والمعدات اللازمة لها أو التوسع الاستثمارى فيها إلى جانب ارتفاع معدلات الفائدة على القروض البنكية وبصفة خاصة حينما تواجه أصحاب هذه المشروعات أزمات مالية أو مشكلات فى السيولة عند شراء المواد الخام أو التوسع فى الورشة أو شراء عدد وآلات جديدة . ولعل هذه النتائج تبين مدى تنوع وتعدد المشكلات

التى يعانى منها القطاع غير الرسمى سواء كانت تنظيمية أو إدارية أو تمويلية ، ويدعم ذلك ما توصلت إليه دراسة عن "القطاع غير الرسمى بين الدولة والعاملين به " من إن الإجراءات الرسمية الواجب إتباعها عند مزاولة النشاط الاقتصادى غير الرسمى متعددة ومعقدة وحصرتها الدراسة فى أكثر من عشر جهات تبدأ من إدارة الحى ، ومرورا بالسجل التجارى ثم الخضوع لرقابة إدارة التأمينات الاجتماعية ، ومكتب العمل ، ومصلحة الضرائب ، وإدارة الأمن الصناعى ، ووزارة التأمين ، والصحة ، والداخلية ، والبيئة وأخيرا قسم شرطة الحى ، كما أن الدولة رغم تعدد هذه الأجهزة لا تقدم أى تسهيلات للعاملين فى هذه الأنشطة غير الرسمية [٤٠].

سادسا : الملامح المستقبلية للقطاع غير الرسمى فى ظل سياسة الخصخصة.

تتحدد ملامح المستقبل من خلال مجموعة خيوط حول صورة الحاضر الذى تمارسه الأنشطة الحضرية غير الرسمية على مستوى الواقع الراهن ومدى امتداد تأثيرها فى كافة أوجه وميادين الحياة الحضرية ، وتتمثل هذه الخيوط فى الدور الحيوى الذى يمكن أن تلعبه هذه الأنشطة بكافة أشكالها (الإنتاجية والخدمية، والتجارية) فى القطاع الحضرى ، ومدى كفاءتها وجودتها ، وسهولة الحصول على منتجاتها ، وانخفاض تكلفتها الاقتصادية ، ولكن نشأة الأنشطة الحضرية غير الرسمية ترجع إلى اتجاهات متباينة منها ارتباط هذه الأنشطة بظاهرة التحضر الشديد Hyper-urbanization فقد كانت هذه الدرجة من التحضر سببا فى الهجرة المتزايدة للعمال من الريف إلى المدينة مما أدى إلى عجز قطاعات الاقتصاد الرسمى – الحكومية والخاصة – عن استيعاب المهاجرين الجدد ، فأنبثق عن كل قطاع منها قطاع ثالث ابتكره المبعدون عن ساحة النشاط الرسمى للعمل، ليصبح ملاذا لكل باحث عن فرص عمل من بين المهاجرين إلى المدينة فى حين ذهب آخرون إلى أن نشأة الأنشطة

الحضرية غير الرسمية تعد نتيجة لآليات النشاط الرأسمالى وهى من هذه الناحية تشكل قطاعاً مكملا للنشاط الرسمى وعلى هذا يشتمل القطاع غير الرسمى على كل الأنشطة التى تحقق دخلا ولا تخضع لتنظيم الدولة[٤١]. ولذا فإن انتشار الأنشطة الحضرية غير الرسمية مثل الورش الصغيرة ، والمحلات التجارية والخدمية ، والاتجاه إلى الاستثمار فيها يمثل أهمية كبيرة للتنمية الحضرية ، لأن هذه الأنشطة تضمن أعمالا إنتاجية ومهنية توفر دخولا مرتفعة لأصحابها ، وفى نفس الوقت تضم فئات من العاملين تتمتع بمهارات عالية فضلا عن توفيرها للسلع والخدمات الأساسية للحياة الحضرية ، ومن ثم أصبحت الأنشطة الحضرية غير الرسمية مكملة لبعضها البعض من خلال أن هناك ورش تصنع وتنتج ، ومحلات تعرض وتوزع، كما أن هذه الأنشطة غير الرسمية تتكامل مع القطاع الرسمى خاصة فى إطار الدعوة إلى تحرير الاقتصاد المصرى وتبنى سياسة الخصخصة، وما نجم عنها من إرتفاع عدد الباحثين عن فرصة عمل سواء ممن أحيلوا إلى المعاش المبكر أو من يتخرجون حديثا من الجامعات والمعاهد المتوسطة وفوق المتوسطة وغيرهم. ويؤكد الواقع الميدانى لمجتمع الدراسة أن القطاع غير الرسمى واسع الانتشار وعميق الجذور – فى بنية المجتمع الحضرى ، وجدير بالثقة والكفاءة ، ومتنوع الأنشطة ، ومن ثم فإن القطاع غير الرسمى سيظل جزءا هاما فى منظومة الاقتصاد الحضرى ، ويحتل موقعا حيويا فى الخريطة الإنتاجية للمجتمع ، حيث له أهمية خاصة فى تغذية كافة الاحتياجات الأساسية التى تتطلبها معظم الفئات الشعبية والطبقات الاجتماعية المتميزة بالإضافة إلى مساهمته فى سد متطلبات أساسية فى السوق الحضرى ، وبناء على ذلك نعرض لأهم التصورات التى طرحها المبحوثون لميكانزمات تطوير القطاع غير الرسمى ، لتتضح لنا معالم صورته المستقبلية فى ظل التوجهات الجديدة للاقتصاد المصرى على النحو التالى:-

(١) من الضرورى تبسيط القواعد والإجراءات الحكومية المعقدة وإزالة القيود والعراقيل التى تواجه تطور الأنشطة غير الرسمية بحيث يتم تخليص هذه الإجراءات من القواعد المتناقصة والمتضاربة ، والإجراءات المعقدة سواء فيما يتعلق بالحصول على التصاريح لمزاولة هذه الأنشطة أو حتى دخول المرافق الأساسية لها .

(٢) تشجيع الدولة للأنشطة غير الرسمية والمشروعات الصغيرة وتوفير مصادر للتمويل والاستثمار والعمل على تقليل معدلات الفوائد على القروض التى تتطلبها هذه المشروعات فى حالة الاستثمار أو التوسع فى نشاطاتها وتيسير فترات السداد بقروض ميسرة وتخفيض معدلات الضرائب على أرباحها وبخاصة المشروعات الإنتاجية .

(٣) ضرورة الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين فى القطاع غير الرسمى وحمايتهم من الاستغلال والظلم الذى يتعرضون له سواء من قبل موظفى الدولة أو الوسطاء والسماسرة .

(٤) ضرورة الاهتمام بتدعيم القطاع غير الرسمى والعمل على زيادة مشاركته فى تنمية القطاع الحضرى خاصة والمجتمع المصرى عامة، وأن يتم ذلك من خلال تدعيم التكامل والاندماج بين كلا القطاعين الرسمى ، وغير الرسمى ، لأن التنمية الحضرية فى الواقع لا يمكن إنجازها من خلال وضع المعوقات أمام القطاع غير الرسمى ، وإنما يتم إنجازها من خلال المساهمة الكاملة والمتساوية لكل قطاعاتها المختلفة والتى تترجم من خلال السياسات والبرامج الملائمة فلا يكفى أن نضع التنمية فى القطاعات الرسمية ضمن أولوياتها ، ولكن يجب الاهتمام بوضع كافة الجهود الشعبية والحكومية ، والرسمية وغير الرسمية فى لب استراتيجيتنا التنموية .

الخاتمة

حاول هذا البحث من خلال المقابلات المتعمقة أن يتعرف على حقيقة الدور الذى يلعبه القطاع غير الرسمى فى تنمية المجتمع المصرى الحضرى ، بالتطبيق على أرباب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها فى منطقة القرشى بمدينة طنطا وهى إحدى المناطق التى تتوافر فيها بكثافة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، ولقد أظهرت الحالات المدروسة سواء من أرباب الأنشطة أو العاملين فيها عن أهمية الدور الذى يلعبه هذا القطاع فى تنمية المجتمع الحضرى ، حيث أكدت نتائج الدراسة أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية هى جزء هام فى منظومة الاقتصاد الحضرى ، وتحتل موقعا حيويا فى الخريطة الإنتاجية والخدمية للمجتمع حيث تساهم فى تزويد السكان الحضريين بأنواع مختلفة من السلع والخدمات الأساسية التى تشبع احتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة كما أنها لا تمثل فقط وعاء متسعا وعميقا لاستيعاب قوة العمل من السكان النشيطين اقتصاديا من خلال العمل على توفير فرص عمل منتجة ،ولكن تتضمن أيضا توفير معدلات مناسبة من الدخل بالإضافة إلى إكساب العاملين فيه مهارات يدوية وخبرات مهنية عالية ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن العاملين فى هذا القطاع يساهمون فى الحياة الحضرية – السياسية من خلال متابعة ما يجرى حولهم بقراءة الصحف والسماع لنشرات الأخبار فضلا عن مشاركة بعضهم فى الانتخابات العامة ، غير أن الدراسة كشفت أن القطاع غير الرسمى يواجه بمجموعة من المشكلات الأساسية فى مجال ممارسة دورة ومدى تمكينه على تأدية هذا الدور تأتى فى مقدمتها تعقيد الإجراءات الحكومية وتعددها ،وصعوبة استخراج التصاريح وارتفاع معدلات الضرائب ، ومشكلات أخرى خاصة بتشريعات العمل والتأمينات ومدى الاستغلال الذى يتعرض له العاملون فى هذه المشروعات ومصادر التمويل وارتفاع معدل الفوائد ، وفى إطار ذلك تؤكد نتائج البحث ضرورة اهتمام سياسات التنمية فى مصر إلى أهمية تعزيز وتنمية الجوانب الإيجابية والآثار المتولدة عن الأنشطة غير الرسمية ، وإزالة كافة المشكلات

والقيود التى تواجه تطوير فاعلية وكفاءة هذه الأنشطة فى ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة التى تؤكد أهمية المشروعات الصغيرة والأنشطة الإنتاجية ،تلك السياسات التى جاءت نتيجة للتغيرات المحلية والعالمية.

وأخيرا ينبغى أن نشير إلى أن هناك الكثير من الجهود التى يمكن أن يساهم بها الباحثون فى علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة فى الكشف عن طبيعة الأنشطة غير الرسمية وفعاليتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا الذى يجعلنا نؤكد أن نتائج هذه الدراسة تظل محدودة بمحدودية العينة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تكشف عن أهمية تضافر الجهود فى مجال الاجتماع والاقتصاد للكشف عن المزيد من جوانب وأبعاد القطاع الحضرى غير الرسمى ،خاصة وأن هذه الدراسة قد أثارت مجموعة من القضايا والتساؤلات الفرعية التى ظهرت على بساط البحث أثناء عملية التحليل والتفسير ونوجه الاهتمام نحو ضرورة دراستها فى المستقبل مثل : هل يتسم القطاع غير الرسمى بوجود ظاهرة التكافل الاجتماعى أم أن هذه الظاهرة خاصة بطبيعة الأحياء الشعبية والفقيرة ؟ وهل يفتقر العاملون فى القطاع غير الرسمى إلى وجود تنظيم خاص بهم ؟ وهل تلعب المرأة دورا مهما فى أنشطة القطاع غير الرسمى ؟ وهل توجد علاقة بين الثقافة الشعبية السائدة وقيم العمل فى القطاع غير الرسمى ؟ وما هو إنعكاس تلك الثقافة على نمو هذا القطاع أو أعاقته ؟ بمعنى هل العناصر المميزة للثقافة الشعبية يمكن أن تفضى إلى تطور القطاع غير الرسمى أما تعوق تطوره ؟

وأخيرا هل توجد سياسة رسمية محددة من جانب الدولة للتعامل مع القطاع غير الرسمى بأنشطته المختلفة والمتنوعة ؟

المراجع والهوامش

(١) - Leena, M., The informal sector and the welfare state contemporary Relationships, U. S., 1996

(٢) –Rample, H., Rural to urban Migration and urban informal activities, Japan, V.17,N.L, spring , 1996, PP. 37 – 51.

(٣) إسماعيل قيرة ، نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن ، كتاب العلوم الاجتماعية ، سلسلة جدل ، دمشق، العدد (١٤٠) ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣.

(٤) انظر فى هذا الصدد:

- محمود فهمى الكردى التحضر ، دراسة اجتماعية(الأنماط والمشكلات) الكتاب الثانى ، دار المتنبى للنشر، الدوحة ، ١٩٨٤، ص ص ٢٣٨ – ٣٢٩.
- السيد الحسينى ،السكن الفقير فى حضر العالم الثالث بين التشخيص والمواجهة، حولية مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ،جامعة قطر ،الدوحة ، العدد الأول ، ١٩٨٩، ص ٦٨ – ١٧٣.

(*) Jacques charmes, A crilical review: concepts definitions and studies in the informal sector, in devid tumham et al (eds) the informal sector, OECd, paris, 1990.

نقلا عن رمزى زكى ، الاقتصاد السياسى للبطالة (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٢٢٦، أكتوبر ،١٩٩٧، ص ١١٨.

(٥) –Handoussa, H., and potter, G., Egypt's informal sector: Engine of growth? Mesa conference paper, park Land, October, 1992,P.23.

(٦) –ILO, Job creation and poverty alleviation in Egypt : strategy and programmes, Geneva, swizerland , august, 1997, P .22.

(٧) –Fushs, R., J., in troduction in fuchs, R. etal (eds) Mega – city Growth and future, U.N., Uni. –Press , Tokyo , 1994.

(٨) سمير محمد حسن ، بحوث الأعلام ،الأسس والمبادئ ، مطابع مؤسسة دار الشعب القاهرة ، ١٩٧٦، ص ٣٧.

(٩) -Fontana, A., and frey, J., interviewing: the Art of science, in Denzin, N., and linclon, Y., (eds) collectingand interpreting qualitative Materials, sage publications, London, Newdelhi, 1998, P.55

(١٠) اعتماد علام ، الحرف والصناعات التقليدية بين الثبات والتغير ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٩٩١، ص٢٧.

(١١) أميره عبد اللطيف مشهور وآخرون ، القطاع غير الرسمى فى حضر مصر ، إطار نظرى للدراسة المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، المجلد ٢٥ ، العدد ٢ ، مايو، ١٩٨٨، ص ص ١٦ – ٢٠.

(١٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة عن سوق العمل فى مصر ، القطاع غير المنظم، القاهرة ، ١٩٨٥.

(١٣) سعاد عثمان ، المداخل المنهجية لدراسة القطاع غير الرسمى عالمياً ومحلياً ، فى السيد الحسينى وآخرون ، القطاع غير الرسمى فى حضر مصر ، التقرير الأول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ص ٨٦ – ٩٨.

وانظر أيضا :

- Foster-Carter, A., The Socioloy of development, Causeway press ltd, England, 1986, P. 47 – 49.

(١٤) أميرة عبد اللطيف مشهور وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤ – ٣٥.

(١٥) انظر فى هذا الصدد :

- ديفيد هاريسون ، علم اجتماع التنمية والتحديث ، ترجمة محمد عيسى برهون ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص١٠.
- عبد الباسط محمد حسن ،التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، الطبعة السابعة ، ١٩٩٨، ص ٩٥.

(١٦) على خليفة الكوارى ، تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية (محصلة المتغيرات المصاحبة للنفط فى بلدان مجلس التعاون) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى ، يناير ١٩٩٦، ص ٢٦٠.

(١٧) U.N.D.P., Human development in the Arab region, Human development report office, N.Y june , 1993, p1.

(١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٤.

(١٩) – Oshima, H.T, Human Resources in East Asia's secular Growth economic development and cultural change , V.36, No 33, Apr 1988, P. 102 .

(٢٠) محمد كمال التابعى ، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٥٧ – ٥٨ .

(٢١) Michael, R. and carla, C., Contributions of urban informal sector to environmental management, Regional development dialogue, Japan , V. 17, N.l, spring, 1996, PP 122 – 155

(٢٢) إسماعيل قيره ، نحو رؤية جديدة لدراسة فقراء المدن ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

(٢٣) -McGee, T. G. on the utility of dualism the informal sector and Mega – urbanization in developing countries, J.AR.,V.16, N. 1 spring 1996, PP 1 –15.

(٢٤) أميرة عبد اللطيف مشهور وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠ – ٤٥.

(٢٥) جلال عبد الله معوض ، الهامشية الحضرية فى مصر (نظرة نقدية) ،بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ،فى الفترة من ٤ –٧ ديسمبر ١٩٩٣، س ص ٨ –١٠.

(٢٦) حسين طه الفقير ، الأنشطة غير الرسمية ومشكلاتها فى مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد ٢٥ ، العدد ١ يناير ١٩٨٨، ص ٣٠ –٣٥.

(٢٧) اعتماد علام ، الحرف والصناعات التقليدية بين الثبات والتغير ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٣ – ٣١١.

(٢٨) اعتماد محمد علام ، التنظيم الاجتماعى لمنشآت القطاع غير الرسمى وعلاقتها التبادلية بالمجتمع المحلى، دراسة حالة ، المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية فى الفترة ٧ –١٠ مايو ، ٢٠٠٠، المجلد الثانى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ص ٥٨٣ –٦١٣.

(٢٩) حسن محمد ، القطاع غير الرسمى بين الدولة والعاملين به ، المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية فى الفترة من ٧ –١٠ مايو ٢٠٠٠ ، المجلد الثانى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٠، ص ص ٦٤٣ – ٦٦٨.

(٣٠) –Christian, R. M., urban poverty and the informal economy in Sowth Africa's , economic Heart land , V.8, N.1, Apr, 1996, PP 167 –181.

(٣١) – Harue, N., Planning for employment in the urban informal sector, S.I.M., Japan, V.17, N.2, spring , 1996 P.P 185 – 191.

(٣٢) –Olanrewajue, D.O., Social and economic Deprivation in Ameduim – sized urban center in Nigeria, F.u.T, V.20, N. 2 , 1996, P P 229-240.

(٣٣) Fiona, L ., Women in the informal sector, the contribution of education and training , U.K., V.6, N.1, Feb, 1996, P . 25 –36.

(٣٤) أمال عبد الحميد ، الثقافة الشعبية والقطاع غير الرسمى (دراسة أنثروبولوجية)، المؤتمر السنوى الثانى للبحوث الاجتماعية فى الفترة ، ٧ – ١٠ مايو ٢٠٠٠ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٦٣٠ – ٦٣١ .

(٣٥) اعتماد علام ، التنظيم الاجتماعى لمنشآت القطاع غير الرسمى وعلاقتها التبادلية بالمجتمع المحلى، مرجع سابق، ص ٦٠٢.

(٣٦) – U. N., exploratory study on approaches to social Impact of structural adjustment Policies, E.S.C.W.A., N.Y., 28, July, 1997, P.45.

(٥) تجدر الإشارة هنا أن محاولة الإفصاح عن الدخل السنوى أو الشهرى الحقيقى لأرباب الأنشطة غير الرسمية يعتبر مصدراً غير دقيق ، خاصة فى مجتمعات شعبية لا تزال تشهد بعض الرواسب الثقافية المتعلقة بصعوبة الإدلاء بحقيقة هذا المدخل.

(٣٧) عبد الباسط عبد المعطى ، توزيع الفقر فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص ٨٨.

(٣٨) –Randall, V., and Theobald, P., political change and underdevelopment, Macmillan press, London, 1985, P.29.

(٣٩) إسماعيل قيره ، الهامشية الحضرية بين الخرافة والواقع ، مجلة المستقبل العربي بيروت ، السنة ١٤ ، العدد ١٥٣ ، نوفمبر ١٩٩١، ص ٣٧.

(٤٠) حسن محمد ، القطاع غير الرسمى بين الدولة والعاملين به ،مرجع سابق ، ص ٦٦٠.

(٤١) حسن محمد ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤٥ –٦٤٧.